وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

العنوان

معوقات الإستثمار الأجنبي في القطاع السياحي بالجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص: قانون أعمال

إعداد الطالب: كرور موسى

والطالب: سعادو عبد النور

إشراف: مخانق عبد الله

لجنة المناقشة:

1) الأستاذة: بعلوج أسماء..... رئيسا

2) الأستاذ: مخانق عبد الله ..... مشرفا ومقررا.

3) الأستاذة: مرباح صليحة ..... عضوا مناقشا.

السنة الجامعية 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

العنوان

معوقات الإستثمار الأجنبي في القطاع السياحي بالجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص: قانون أعمال

إعداد الطالب: كرور موسى

والطالب: سعادو عبد النور

إشراف: مخانق عبد الله

لجنة المناقشة:

1) الأستاذة: بعلوج أسماء..... رئيسا
2) الأستاذ: مخانق عبد الله ..... مشرفا ومقررا.
3) الأستاذة: مرباح صليحة ..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

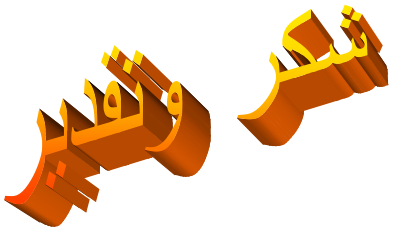

بسم الله القوي، المعين....وفي سبيله، وعلى بركته....

قبل كل أحد وبعد كل أحد نتوجه بالشكر كله لربنا عز وجل.

فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

ثم نشكر جزيل الشكر الأستاذ مخانق عبد الله

على أن شرفتنا بالإشراف على هذا العمل المتواضع

كما نشكر اللجنة المناقشين على تفضلهم وقبولهم مناقشة مذكرتنا.

وإلى كل الأساتذة الذين قاموا بتعليمنا من الابتدائي إلى المرحلة الجامعية نتقدم

لهم بالشكر الجزيل.

والشكر موصول إلى كل من وقف معنا ودعمنا لانجاز هذه الدراسة لكم منا ألف شكر.

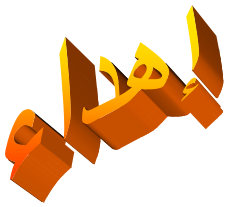

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى نبع الحنان، والشمس الساطعة في حياتي، والتي دوما تحثني على الصبر لأن الصبر مفتاح الفرج، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء،أمي الغالية أطال الله عمرها

إلى البدر الذي أضاء طريقي، وينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة ومنحني السعادة والأمان في هذه الحياة (أبي الغالي) إليك أقول مهما أقول فأنت نعم المثل الذي اعتز وأفتخر به واعتبره قدوتي في الحياة.

إلى أصدقائي في المشوار الدراسي

إلى كل أساتذتي من بداية تعليمي وإلى كل من لقنني ولو حرف جزاهم الله خيرا

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بابتسامة صادقة أو رفع يديه ودعا لي

إلى كل من وسعهم قلبي وذاكرتي ولم تسعهم ذاكرتي

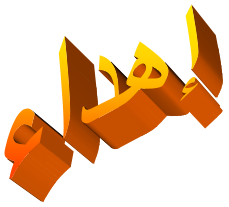

باسم الله الرحمان الرحيم" قل اعملوا وسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤية الله جل جلاله إلى من بلغ الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد (والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب إلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب (أمي الحبيبة)

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي (إخوتي وأخواتي)

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت

إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
مقدمة	4-1
الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار والتنمية السياحية	
المبحث الأول: مفاهيم حول الإستثمار	5
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار	7-5
المطلب الثاني: مفهوم الإستثمار الأجنبي وأنواعه	13-7
المطلب الثالث: عوامل جلب الإستثمار الأجنبي	16-13
المبحث الثاني: مفاهيم حول السياعة أنواعها، وآثارها	16
المطلب الأول: مفهوم السياحة	20-17
المطلب الثاني: أنواع السياحة	25-20
المطلب الثالث: آثار السياحة على مختلف المجالات	31-25
الفصل الثاني: الصعوبات التي يواجهها الإستثمار الأجنبي في الجزائر	
المبحث الأول: صعوبات الإستثمار الأجنبي في المجالات القانونية والإقتصادية والمالية	35
المطلب الأول: الصعوبات القانونية والإدارية	39-35
المطلب الثاني: الصعوبات الإقتصادية	44-39
المطلب الثالث: الصعوبات المالية والسياسية	47-45
المبحث الثاني: مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لقياس عوائق للإستثمار	
المطلب الأول: أهم المؤشرات الدولية لقياس عوائق الإستثمار	53-47
المطلب الثاني: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الدولية السابقة	57-53

الخاتمة	**65-60**
قائمة المراجع والمصادر	**68-67**

مقدمـــــــة

توطئة:

اهتمت الجزائر بالتنمية الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وكأداة لمواكبة الدول المتقدمة، نظرا لامتلاكها لثروة نفطية وغازية كبيرة ومطلوبة في السوق الدولية.

وبما أن العالم انقسم إلى دول متقدمة مالكة لرأسمال وخبرة وتكنولوجيا، ودول متخلفة فقيرة من حيث الخبرة والتكنولوجيا وكذلك فقيرة من الناحية المالية، أدى إلى ظهور حتمية التلفس الدولي من أجل تحقيق التنمية وذلك لا يتحقق إلا عن طريق اللجوء إلى ما يسمى بالاستثمارات الأجنبية ، وعملية الاستثمار تتم بين طرفين يخضعان لأنظمة قانونية مختلفة.1

ولقد اعتمدت الدول النامية منذ فترة بعيدة وحتى ألان على الدول المتقدمة للنهوض بمستويات التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها، متخذة أشكال وصور عدة نتيجة النقص في مصادر التمويل المحلية لديها لدعم مشاريع التنمية، مما زادا اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية ومنها الاستثمار الأجنبي باعتباره محركا للنمو الاقتصادي الذي ساهم يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي وإيجاد فرص عمل وزيادة معدلات التشغيل وإدخال التقنية ومد هذه الدول بأساليب إدارية أكثر فاعلية.

لذلك تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية نتيجة تراجع القروض المقدمة إليها وتصاعد أزمة المديونية الخارجية، حيث اتجهت الجزائر إلى فتح المجال أمام هذه الاستثمارات كبديل عن القروض الأجنبية التي أثبتت عدم فعاليتها نظرا للنتائج السلبية المترتبة عنها، باعتبارها أحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح،

والنمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق الذي اتجهت نحوه هذه الدول، ليس فقط بما توفره من رؤوس أموال ضخمة بل أيضا بما تحققه من فوائد في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا إلى غير ذلك من الفوائد المباشرة وغير المباشرة التي تعود على الدول المضيفة .

هكذا باشرت الجزائر في إصلاحات معمقة وفتحت السوق أمام المستثمرين الاستفادة من الفرص الممنوحة لهم، مع إعطاء مكانة مهمة للقطاع الخاص الذي أصبح يلعب دورا مهما في المحيط الاقتصادي.

لتطوير الشراكة مع المستثمر الأجنبي قامت لتجديد نظام الاقتصادي وتحرير السوق وفتحها على المنافسة، ورفع الاحتكار عن السلع والخدمات ، كما حررت التجارة الخارجية أمام المتعاملين وإعطاء مكانة الدينار الجزائري في المعاملات المالية وأصبح قابل للتحويل الحر، فتحت القطاعات الاقتصادية التي كانت محتكرة من قبل الدولة على الاستثمار كالقطاع الاتصالات، قطاع المناجم، وقطاع الإنتاج.

[1] عيبوط محند وعلي ، الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر ، رسالة لنيل درجة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2006 ص1.

لذلك اتجهت الجزائر إلى اعتبار أن هذا الاستثمار الأجنبي وسيلة ناجعة للخروج من الأزمة متعدد الأبعاد التي تمر بها، كونه مصدر تمويل غير مولد للديون ووسيلة نقل للمعارف التكنولوجية،أي أنه يعتبر من الوسائل التنموية، ووسيلة للاندماج في المبادلات العالمية، من خلال مساهمته في إعادة تأهيل المنتجات الوطنية وفق المعايير المعتبرة في السوق العالمية،وفي إحقاق روابط مع مختلف الشبكات التي يتكون منها هذا السوق. فشرعت السلطات الجزائرية في بذل جهود معتبرة، لجلب المستثمر الأجنبي للاستثمار فيها بشتى الطرق، من خلال تقديم مختلف الضمانات والامتيازات التي تشجع على ذلك خصوصا بعد تبنيها لسياسة الاقتصاد الحر، فقد عمدت منذ الاستقلال تدريجيا إلى إصدار العديد من النصوص القانونية المشجعة للاستثمار الأجنبي، وكان أول قانون آنذاك هو قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963 (قانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963) ثم قانون الاستثمار الصادر سنة 1966 ثم جاء قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي ألغى التمييز بين القطاعين العام و الخاص وفتح المجال للاستثمار الأجنبي عن طريق تقرير حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال .

من جهة أخرى فقد سارعت الجزائر إلى إبرام والتصديق على عدة اتفاقيات دولية هدفها التشجيع على الاستثمار من خلال توفير الضمانات و الحماية الكافية وتقديم التشجيعات المالية اللازمة .

إلا أنه ورغم هذه الجهود المبذولة لتحسين الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، تبقى هناك العديد من العقبات التي تقف في وجه هذا الأخير والتي تحد من مستوى تدفقاته للجزائر وذلك على اختلاف أنواعها ودرجاتها. وبالتالي فإن الوقوف على الحوافز القانونية التي يحظى بها ، والحواجز التي يواجهها الاستثمار الأجنبي في الجزائر، له أهمية كبيرة من حيث أنه يمكننا من تحديد المناخ القانوني العام للاستثمار الأجنبي في الجزائر والوقوف على حقيقته، وهذا بهدف معرفة الثغرات القانونية لسدها عن طريق تنظيم ومنح ضمانات في إطار الأهداف القانونية المسطرة والسعي إلى التقليل أو إزالة الحواجز القانونية التي تعيق الاستثمار في الجزائر وتحول بالتالي دون تحقيق الأهداف المرجوة .

ومن هنا ستكون معالجتنا ودراستنا لموضوعنا انطلاقا من النصوص القانونية التي تحكم الاستثمار الأجنبي في الجزائر حاليا سواء داخلي وبالأساس الأمر 01-03 الذي يعتبر الإطار القانوني العام المنظم للاستثمار الأجنبي في الجزائر أو دوليا بموجب الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر والتي تعتبر الإطار القانوني الخاص بمستثمري الدول الأعضاء فيها.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من تأكيدات المستثمرين الأجانب بمدى اهتمامهم بالنشاط في الجزائر ومدى ثقتهم في قدرات البلاد لتحقيق أرباح معتبرة إلا أن الهيئات المنظمة للنشاط الاستثماري في البلاد لم يدخل مرحلة الانجاز بعد باستثناء نسبة قليلة لا تكفي لإنعاش الاقتصاد الوطني بشكل فعال.

من هنا نطرح التساؤل الأساسي لبحثنا هذا :

ما هي الحواجز أو العراقيل التي يواجهها الاستثمار الأجنبي في الجزائر ؟

وللإجابة على هذا التساؤل لابد من طرح الأسئلة الفرعية التالية :

ما هي أهم العراقيل والصعوبات التي تقف في وجه الإستثمار الأجنبي في الجزائر؟ وما مصدرها؟

ما هو وضع الجزائر ضمن المؤشرات الدولية المعتمد عليها لقياس عوائق الاستثمار الأجنبي في الدول؟

هل مناخ الاستثمار بالجزائر يشجع على استقطاب المستثمر الأجنبي ؟

هل تلقت الجزائر حجما من الاستثمار الأجنبي يتوافق مع قدراتها وإمكاناتها ؟

كيف يتفادى المستثمر الأجنبي إشكالات الدولة والقطاع العام؟

ما هي حقيقة الاستثمار الأجنبي وما هي اتجاهاته الحالية في العالم والدول النامية والدول العربية ؟

ما هي أهم السبل والسياسات الناجعة من شأنها تعظيم نصيب الجزائر من تدفقات هذه الاستثمارات ؟

أسباب اختيار الموضوع :

تسعى الجزائر إلى جلب الاستثمار الأجنبي باعتباره وسيلة من الوسائل المهمة لتمويل احتياجات التنمية من ناحية، وأداة من أدوات نقل التكنولوجيا وتوطينها من ناحية أخرى.

وعند اختيارنا لموضوع البحث تكون هناك أسباب شخصية ذاتية وأخرى موضوعية، من الأسباب الذاتية :

الاهتمام الشخصي بالتحولات التي يعرفها الاقتصاد والمجتمع الجزائري هذه السنوات، ومنه للاطلاع ولمعرفة الأسباب التي هي وراء هذا الوضع للتمكن من إيجاد الحلول المناسبة وخلق التنمية المستدامة

كذلك بحكم تكويننا القانوني وميولنا الأكاديمي لدراسة مواضيع تحتاج للوصف الحقيقي وللتحليل الجوهري من حيث التغيرات، والانعكاسات، إلى جانب إيماننا بأن هذا الموضوع يلائم إلى حد ما التخصص الذي ننتمي إليه.

ومن الأسباب الموضوعية :حاجة الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي من اجل تحفيز نمو الاقتصاد وتعزيز حيويته.

كذلك التعرف على العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، الأمر الذي يؤدي إلى إعطاء تقييم موضوعي للقوى التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر من ناحية، ومن ناحية أخرى التعرف على هذه العوامل يمد خريطة مبدئية للسياسات التي يمكن إتباعها لإزالة هذه العوائق قدر الإمكان .

صعوبات الدراسة :

لكل بحث صعوبات لايكاد يسلم منها أي باحث ومن الصعوبات التي واجهتنا الأزمة التي يمر بها العالم إثر تفشي وباء كورونا وانعكاسات هذه الأزمة على الأداء العلمي والعملي خاصة، وكذلك قلة المراجع المتعلقة بالموضوع.

المنهج المستخدم:

لناول الموضوع لجأنا إلى المنهج التاريخي كخطوة أولى لإدراك حقيقة الاستثمارات الأجنبية في العلاقات الاقتصادية، كما اتبعنا المنهج التحليلي لتحليل هذه النصوص، كذلك المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال جمع الحقائق والمعلومات.

أقسام الدراسة :

لدراسة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين :

الفصل الأول : جاء تحت عنوان: "**الإطار النظري للاستثمار والتنمية السياحية**"، حيث تم تفريعه إلى مبحثين، تطرقنا في **المبحث الأول** إلى مفهوم الاستثمار تناولنا فيه تعريف الاستثمار الأجنبي وأنواعه، عوامل جلب الاستثمار الأجنبي.

أما في **المبحث الثاني** فقد تمثل في مفاهيم حول السياحة تناولنا فيه مفهوم السياحة، وأنواعها، وآثارها على مختلف المجالات.

الفصل الثاني :جاء تحت عنوان: "**الصعوبات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"،حيث تم تفريعه إلى مبحثين، تطرقنا في **المبحث الأول** إلى صعوبات الاستثمار الأجنبي في المجالات القانونية والاقتصادية والمالية ، أما **المبحث الثاني** فقد كان حول مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لقياس عوائق الاستثمار تناولنا فيه أهم المؤشرات الدولية لقياس عوائق الاستثمار،ثم ترتيب الجزائر ضمن هذه المؤشرات الدولية السابقة

الفصل الأول:

الإطار النظري للإستثمار والتنمية السياحية

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار والتنمية السياحية

يعتبر الاستثمار جوهر التنمية الاقتصادية وعنصر حساس، وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد وباقي المجالات الأخرى، فأصبح موضوعا من المواضيع التي تحتل مكانة هامة وأساسية في أوليات الدراسات القانونية الاقتصادية والمالية وغيرها من التخصصات نظرا لهذا فان تحقيق هذا الهدف إلى الاستثمار تختلف من دولة إلى أخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى ننظر إلى اهتمام العالم بالسياحة نظرا لأثارها الايجابية في تطوير الاقتصاد، إذ تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي بين المناطق، ففكرة الاستثمار السياحي فكرة مهمة وفعالة لتطوير الاقتصاد.

وعليه سنتناول غي هذا الفصل الإطار النظري للاستثمار والتنمية السياحية بحيث جاء المبحث الأول تحت عنوان مفاهيم حول الاستثمار وكل ما يتعلق به من تعريف وخصائص ثم يأتي المبحث الثاني الذي تناولنا فيه مفاهيم حول السياحة، أنواعها وآثارها.

المبحث الأول : مفاهيم حول الاستثمار

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار وبخاصة الدول النامية على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية.

إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية لخدمة التنمية الاقتصادية تعد الأهم، لأن الكثير من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها وأهدافها المرجوة حتى تكون عاملا في خدمة التنمية الاقتصادية المرغوبة، وعليه سنتطرق إلى تعريف الاستثمار عموما ثم الاستثمار الأجنبي تعريفا قانونيا واقتصاديا ثم عوامل جلب الاستثمار.[1]

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار

يقصد بالاستثمار عموما الإستغلال الأمثل للإمكانيات المالية والمادية، ولكن هذا المقصود أو المفهوم يختلف في الاقتصاد عنه من الناحية القانونية، والمالية، والاقتصادية، حيث أن الاستثمار تجتمع فيه هذه العوامل الثلاث، وذلك حتى تضمن عملية استثمارية محكمة ومنتجة، وذلك ما نطمح إليه بالسعي إلى تعريف الاستثمار من مختلف الجوانب.

[1]-كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين،تركيا مصر والجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013 .

الفرع الأول :تعريف الاستثمار

تعددت واختلفت مفاهيم الاستثمار بتعدد واختلاف الميادين الموجهة إليها هذه الاستثمارات، وفيما يلي نعرض بعض التعريفات للاستثمار.

أولا: من الناحية القانونية: عرفه رجال القانون بأنه عمل أو تصرف لمدة زمنية معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية أو شكل قروضهم، على غرار أن المشرع الجزائري تبناه كباقي التشريعات إلا أنه لم يعرف الاستثمار وإنما اختص فقط بتحديد مجالاته وذلك ما جاء في المادة 2 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.[1]

ثانيا: من الناحية الاقتصادية: عرفه كينز بأنه يتضمن كل المنتجات التي يشتريها مقاول من مقاولين آخرين ويوجهها إلى مخزونه الذي يودع فيه المنتجات التامة وغير التامة.

أيضا يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه : كل استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح، ويمثل كل إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، بقصد زيادة الناتج في الفترات المستقبلية.

بالمعنى الواسع الاستثمار هو توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الاستثمارية المتاحة والتي يعتقد المستثمر بأنها فرص مناسبة ومقبولة وتحقق له العائد الذي يرغب فيه، بأقل مستوى من المخاطرة، بحث تكون هذه الأخيرة بمستويات متباينة.[2]

ثالثا: من الناحية المالية: الاستثمار هو عملية الحيازة على أسهم أو سندات لغرض تحقيق قيمة مضافة إلى رأس المال، وهو يقوم على المضاربة المالية أو على أساس سعر الفائدة.

فلاستثمار هو استخدام الأموال الحاضرة وذلك لتحقيق أرباح وثروة في الأخير، أو في نهاية المشروع الاستثماري.

الفرع الثاني : خصائص الإستثمار

الاستثمار هو قرار توظيف رؤوس الأموال، وهو أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المؤسسات وكذا الإقتصاد العام لأي مؤسسة ما، بحيث نجد فيه خصائص و أنواع وتصنيفات سنذكرها فيما يلي:

[1]- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادر 22 أوت 2001.
[2]- قربوع عليوش كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 2

أولا : تكاليف الإستثمار:

تتمثل أساسا في كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري بحيث تنقسم إلى نوعين:

1 – التكاليف الإستثمارية:

نقصد بها كل المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تفقد مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي معدات مباني آلات، والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاقة المشروع مثل مصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل : تكاليف التجارب، وتكاليف إجراء الدوريات التدريبية .[1]

2 – تكاليف التشغيل :

تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار وهي مرحة التشغيل وذلك بإقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية ، ومن جملة هذه التكاليف نذكر : النقل ، التأمين ، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية .

ثانيا : التدفقات النقدية :

يقصد بها ذلك الفرق بين المدخلات والمخرجات النقدية سواء من التجهيز أو الإنشاء حتى العمر المتوقع إذ هي كل المبالغ المالية المنتظرة من تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار و لا تحسب هذه التدفقات إلا بعد حسم كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى .

ثالثا : مدة حياة الاستثمار:

هي المدة التي يكون فيها الاستثمار في حالة عطاء أي التي يحقق فيها إيرادات صافية، أي الفترة المقدرة للتدفقات النقدية الموجبة ، ونميز في مدة حياة الاستثمار عمر اقتصادي والذي نقصد به الفترة التي يكون فيها تشغيل

[1]- بوسهوة نور الدين، المركز القانوني للمستثمر الأجنبي في القوانين الدولي والجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005/2004، ص 48

الاستثمار اقتصاديا أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد وعمر إنتاجي والذي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون من خلالها الاستثمار صالحا للإنتاج .

رابعا: القيمة الباقية:

وهي تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية للاستثمار. بحيث تعتبر القيمة الباقية للاستثمار عن تلق القيمة التي تتوقعها المؤسسة بعد نهاية الاستعمال العادي للاستغلال وفي حالة مدة الحياة الطويلة تكون صعبة التوقع، كما يمكن لها أن تكون القيمة معدومة وكذلك تسمح لنا القيمة بتحديد العمر الاقتصادي الأفضل.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه

إن الاستثمار من أكثر الموضوعات التي شغلت اهتمام الفقه، ازدادت عدد المؤلفات خاصة به بعد أن أصبح قانون الاستثمار هو قانون العمليات المالية ، يعد عملية مركبة لجمع بين عناصر اقتصادية وأخرى قانونية ، لذا توجب علينا الوقوف على هذين الجانبين القانوني والاقتصادي لتحديد تعريف الاستثمار الأجنبي، وضبط العلاقة بينهما.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

إن الاستثمار بوجهه عام هو عملية إنماء الذمة المالية لبلد ما، بمعنى أنه عملية إيجاد مشروعات اقتصادية دائمة تعمل على توفير احتياجات اقتصادية مختلفة وتحقيق أرباح مالية، حيث سنذكر تعاريف مختلفة لهذا الاستثمار.

أولا: من الناحية القانونية:

إن الاستثمار الأجنبي له مفهومين ، المفهوم الضيق والمفهوم الواسع في نفس الوقت حيث يتسع حسب الظروف السياسية والاقتصادية للدول ، فالاستثمار الذي فيه قدر ممكن من رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية في إقليمها الخاص حيث تسعى الدول إلى جلب الاستثمارات الأجنبية .[1]

أما المفهوم الضيق يشمل كل المشروعات المشتركة التي يشارك فيها رأس المال الوطني للمستثمر الأجنبي في مشروع معين، وعقود الخدمات والإدارة والامتياز أو الترخيص، أو في القوانين السابقة قد عرفها المشرع الجزائري فيما يلي :

[1]- هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1985، ص 956 .

1 -في القانون رقم 63-277 :

اكتفى المشرع في هذا القانون بعبارة "**استثمار رؤوس الأموال الواردة فيها بأنه موجه**[1] " الاستثمار المباشر، أما الأشكال الأخرى للاستثمار كانت غير معروفة في ذلك الوقت، كما أن شموله للرؤوس الإنتاجية دليل على وجود أشكال أخرى للاستثمار بالرغم من عدم تحديدها .

2 -القانون رقم 66-248 :

في هذا الأمر لا يوجد أي تعريف للاستثمار، والغاية منه هو تنظيم رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني، والأحكام الواردة في هذا الأمر تؤكد أن موقف المشرع الجزائري بالمقارنة من القانون السابق رقم 63-277 الذي كان أكثر وضوحا فهذا القانون ينص على استبعاد رأس المال الخاص من مشاريع الاستثمار في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني .

3- في المرسوم التشريعي رقم 93-12

إن هذا المرسوم لم يأتي بأي تعريف محدد للاستثمار، حيث أن المادة الأولى أشارت إلى الاستثمارات الأجنبية التي تنحز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات، بالتالي يمكن فهم من هذه المادة أن تشمل كل السلع بصفة عامة، أو بإنتاج أي شيء مادي في الجزائر، والخدمات تشمل الحقوق والالتزامات المرتبطة بالملكية والتي لها قيمة اقتصادية، وهذه الاستثمارات " **تنحز على شكل حصص من رأس المال، وإذا كان أشكال أخرى من الاستثمارات فإنه يقتصر على الاستثمار المنجز بواسطة حصص من رأس المال أو حصص عينية** " .

4- في الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم

إن المادة الأولى من هذا الأمر[2]، حددت مجال تطبيقه على الاستثمارات الوطنية الأجنبية في مجال النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وهذا يندرج ضمن الأشكال التقليدية للاستثمار كما سمح بالاستثمار في القطاعات التي تحتكرها الدولة والمؤسسات العمومية التابعة لها بعد الحصول على رخصة أو امتياز من طرف السلطة المعنية .

حدد المشرع الجزائري في المادة الثانية من نفس الأمر السابق مفهوم الاستثمار وهو:

اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج وإعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

[1] - المادة 1 من القانون رقم 63-277، المؤرخ في 26 يوليو 1963، يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية العدد 53 الصادر في 17 سبتمبر 1960.
[2]- المادة 1 : من الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم، مرجع سابق.

المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

استعادة النشاطات في إطار خصومة جزئية أو كلية .

نستخلص من هذا المفهوم :

1- من خلال أشكال الاستثمار

أ- توسيع نشاط مؤسسة بالمساهمة في استحداث نشاطات جديدة أو المساهمة في تحسين قدرات الإنتاج بمعنى جعل المؤسسات أكثر فعالية، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة أي مراجعة قواعد تسييرها وتنظيمها.

ب- اكتساب المؤسسات بشكل جزئي في إطار عملية الخصومة.

ج- المساهمة في رأس مال المؤسسة مؤسسة أي المساهمة الجزئية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الرفع من رأس مالها.

2- توسع المشرع في مجال النشاط ليشمل كل القطاعات الاقتصادية بما فيها تلك التي تعتبر حيوية للاقتصاد الوطني ولكن بشرط الحصول على رخصة من السلطات المعنية.[1]

3- هذه المساهمة يمكن أن تكون نقدية أو عينية.

4- هناك إرادة لدى المشرع الجزائري في توسيع مجال النشاط على القطاعات الاقتصادية بما فيها تلك التي تعتبر حيوية للاقتصاد، لكن في نفس الوقت وضع قيود الهدف منها الاحتفاظ بالأساليب التقليدية للاستثمار واستبعاد الأشكال الجديدة للاستثمار إلى جانب اشتراط الحصول على الرخصة للاستثمار في بعض القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني .

ثانيا: من الناحية الاقتصادية

مصطلح الاستثمار معناها في علم الاقتصاد ولا يخرج عن معناها اللغوي لأنه يقصد بها زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع مثل إقامة المباني والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي تزيد أو تكثر من الترصد الاقتصادي للمجتمع، لذلك تعددت التعاريف الاقتصادية نبرز منها ما يلي

[1]- عيبوط محمد وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 143.

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه : كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل تجمع مؤسساتي يعتبر مستثمرا أجنبيا، يقوم بإنشاء مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي.

كما يرى فريد النجار " أن كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمه من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة المدى ".[1]

من مختلف التعاريف التي عرفت لنا الاستثمار نرى أن الاقتصاديين لم يتفقوا على مفهوم واحد للاستثمار الأجنبي .

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي

يشمل الاستثمار الأجنبي على عدة أنماط من التدفقات الاستثمارية، وتصنف حسب معيار السيطرة والتحكم في الاستثمار فيما يلي:

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية ممارسة السيطرة على إدارة الشركة الأجنبية.

1- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

عرفت هذه المنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم أي القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر أي القطر المستقبل للاستثمار.

كما عرفت الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها " تلك الشركة التي تمتلك أصولا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير القطر الأم. وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق10 بالمائة من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة للشركات المحلية، أو ما يعادلها للشركات الأخرى حدا فاصلا لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1]- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة الجامعة، مصر، 2003، ص 24 .

2-تعريف الصندوق النقد الدولي

عرف الصندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر 10بالمائة أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.

3-تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

تعرف هذه المنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي .

ويتشكل الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة مكونات رئيسية :[1]

حصص في رأس المال

إعادة استثمار الأرباح

قروض مابين الشركات

انطلاقا مما سبق، يمكن أن نستخلص أو نتفق على معيارين لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وهما:

- أن يمارس نشاط الاستثمار في إقليم بلد مضيف غير بلد المستثمر الأصلي.

- أن يتمتع المستثمر الأجنبي بحصة من رأس المال المشروع أو من ملكية تسمح له بالمشاركة في اتخاذ القرارات.

ثانيا : الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يقصد بالاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار الأجنبي في حوافظ الأوراق المالية " انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود من قبل أفراد ومؤسسات، لشراء أوراق مالية في بلدان أجنبية، بدافع تحقيق عائد ودون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة ورقابة المشاريع الاستثمارية.

إن هذا النوع من الاستثمارات، يتميز بقصر اجله، وميله للمضاربة، كما أنه عرضة للتحول السريع من موقع إلى آخر نتيجة للتغيرات المالية الطارئة.

[1]- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي2005، نيويورك جنيف، ص 18.

ويرى الدكتور محمد العريان نائب مدير دائرة الشرق الأوسط بصندوق النقد الدولي إن هذا النوع من الاستثمارات الباحث عن العائد في المدى القصير، يمكن أن يكون عامل اختلال، خاصة في الدول ذات القطاعات المالية الناشئة.

بينما يعتبر الدكتور عبد السلام أبو قحف، أن هذا النوع من الاستثمار مهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي، لأنه يسهل عملية الشركات متعددة الجنسيات في التقدم إلى مرحلة الاستثمار المباشر، كما أنه يوفر فرصة التواجد أو التمثيل الملموس للشركة المعنية في الدول المضيفة، بمعنى آخر السماح للمستثمرين من خارج الدول بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة، بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس مؤسسات أو الدخول كشركاء لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة .[1]

بعبارة أخرى يتمثل هذا الاستثمار بقيام الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين أو المقيمين في دولة ما بشراء أسهم أو سندات لشركات قائمة في دول أجنبية، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. [2]

ومن جانب آخر يعرفه " جون هدر سون" و "مارك هدندر "بأنه : يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع ، أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة .[3]

و قد أثبتت الشواهد الملموسة، أن معظم الأزمات المالية التي أصابت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي كانت بسبب المضاربات في سوق الأوراق المالية قصيرة الأجل، و الانسحاب المفاجئ للمستثمرين منها، مما خلف أثارا تدميرية على اقتصاديات تلك البلدان، وخلق تشوهات في أسواقها المالية، لم تنجوا من عواقبه حتى أسواق البلدان النامية والمتقدمة .

المطلب الثالث: عوامل جلب الاستثمار الأجنبي

إن لوجود المستثمر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، يستثمر أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية، عبر الحدود الوطنية، إنما يرجع في الحقيقة إلى توفر مناخ الملائم للاستثمارات في الدول التي يتوجه إليها.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطلعة الإشعاع الفنية، بيروت، لبنان، 2001، ص: 481.
[2]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 52
[3]- جون هد رسون و مارك هدندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987، ص: 700.

يستند مناخ الاستثمار بصفة عامة إلى مجمل الأوضاع القانونية ، الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية المكونة للبنية التي تتم فيها عملية الاستثمار وهي عناصر متداخلة ومترابطة في بعضها البعض، إن هده العناصر مجتمعة يمكن أن تشكل دافعا للإقبال على الاستثمار في دولة معينة أو عامل الانصراف عنها،

لذلك ينبغي على الدولة التي ترغب في جذب رأس المال الخارجي إليها أن تأخذ تلك العوامل مجتمعة بعين الاعتبار وأن لا تقصر على بعضها دون البعض الآخر.[1]

الفرع الأول: العوامل القانونية

تلعب تشريعات الاستثمار وقوانينه سواء كانت دولية أو داخل الوطن دورا مهما جدا في توفير الحماية القانونية والضمان الكافي لدفع المستثمر الأجنبي إلى استثمار أمواله وخبرته الفنية و العلمية في الدول الأخرى، بشكل لا يؤدي إلى المس و الضرر بالاقتصاد الوطني للدولة المستقطبة للاستثمار، كذلك تؤدي العوامل القانونية دورا مميزا في استقطاب الاستثمار الأجنبي ونموه وتطوره ذلك أن المستثمر غير الوطني بمعنى الأجنبي سواء كان فرد أو شركة لن يقدم علة الاستثمار خارج حدود دولته إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية لتلبية حاجياته. ويتجسد ذلك عموما من خلال تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان لهذا النمط من الاستثمار ويكون ذلك على النحو الآتي ذكره:

– إصدار تشريعات داخلية لتنظيم هذا الاستثمار وذلك بوضع قواعد محدودة لمعاملتها وذلك يكون من حيث حمايتها أو استقطابها أو تصنيفها وتتضمن تلك التشريعات ضمانات محلية ومزايا مختلفة، تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي شريطة أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الدولة المستقطبة للاستثمار ولابد من الإشارة في هذا الشأن إلى أنه إذا كانت حاجة الدولة تتطلب جذب رؤوس الأموال النقدية والعينية والفنية إلى إقليمها للاشتراك في عملية التنمية الاقتصادية فيجب عليها تعامل بالاستثمار الأجنبي على أسس واضحة وثابتة ويتم ذلك بتحسين تقديرنا له من خلال إعداد تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان، يشمل مختلف جوانب ذلك الاستثمار على إقليم الدولة ويكون بدءا من استقطابه مرورا بمعاملته وحمايته وانتهاء تصفيته .

– نجد أيضا دول مختلفة المتقدمة منها والنامية تعمل على إصدار قوانين وتشريعات داخلية لتنظيم مختلف أوجه الاستثمار.

[1] - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 76

– يجب أن ينطوي تشريع الاستثمار على كيفية ممارسة الدولة لحقها في الرقابة على الاستثمار الأجنبي الوافد إليها، ذلك أن تشجيع هذا النمط لا يعني إطلاق الحرية له بغير حدود وإنما يجب أن تتم في إطار معين، ولهدف التوصل إلى نتائج محدودة لا يجوز السماح بتجاوزها حيث لا تسمح الدولة المستقطبة بالماس أو السيطرة على ثروتها الاقتصادية الوطنية أو إخلال منافسة غير متكافئة أو غير مرغوب فيها، ما يهدد أمنها وسلامتها الاقتصادية.[1]

إن الدولة المصدرة لرأس المال، تقوم بإصدار قوانين تشجيعية بمقتضاها تحفز مؤسساتها التجارية على الاستثمار في الخارج لهذا الاستثمار من أثار ايجابية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، كما تتضمن تشريعات الدولة المصدرة للاستثمار من جهة أخرى، كثيرا من الضمانات المالية والتسهيلات الضريبية تمنحها للشركات الوطنية التي تقوم بالاستثمار في الخارج كقروض، بشرط مسيرة أو عدم خضوع أرباحها الضريبية المزدوجة أو تأجيل الضرائب المالية عليها.

الفرع الثاني: العوامل الاقتصادية

قصد تحسين أوضاع الاستثمار في المجال الاقتصادي تسعى البلدان النامية إلى بعض الخطوات ونذكر أهمها:

أولا: تحسين الهياكل القاعدية، فتطويرها يحتاج الكثير من الجهود والاستثمارات ويمكن كل من الحكومة والقطاع الخاص المساهمة في تطويرها كذلك نجد أن قطاع الخدمات له دور هام في تطوير هذه الهياكل فبدونها لا يمكن أن تقوم صناعات متطورة.

ثانيا: تحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي بإتباع سياسة مالية ونقدية سليمة لمواجهة التضخم المرتفع والمتغير، والتقليل من التشويهات السعرية وزيادة الكفاءة الاقتصادية العامة حيث يعتمد مناخ الاستثمار على درجة الثقة في سياسيات الاقتصاد الكلي ومدى تأثيرها على ميزان المدفوعات والميزانية العامة، معدلات التضخم، سعر الصرف، معدل الفائدة، نظام العمل، الضرائب وغيرها، لتقليل درجة تأثر اقتصاديات البلدان النامية بالصدمات الخارجية من الضروري إصلاح المالية العامة مع تحسين مرونة النظام الضريبي وكفاءته وذلك بإدخال تحسينات على الكفاءة الإدارية.[2]

[1] - دريد محمود السامرائي مرجع سبق ذكره، ص 72

[2] - تشيري و جراي، إصلاح الأنظمة القانونية في البلدان النامية التي تمر بمراحل انتقال "مجلة التمويل والتنمية، العدد 03، المجلد34، سبتمبر، 1976، ص: 16-15

ثالثا: تقوية الأنظمة المصرفية وتنمية أسواق رأس المال وذلك بإنشاء إطار عمل مؤسسي مناسب لتوجيه التدفقات الاستثمارية، تحسين وظائف الإشراف، التنظيم الحكومي، تشجيع القطاع الخاص المالي والاهتمام بوسائل الاتصال الحديثة بالإضافة إلى تعزيز نظام الوساطة المالية قصد زيادة المدخرات المالية وتوجيه الموارد إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، هذا فضلا عن ضمان ألا يكون تدفق الاستثمارات الأجنبية مؤديا إلى زعزعة استقرار النظام المالي المحلي هذا ما يتطلب إحياء المنافسة بين المؤسسات المالية بدرجة كافية والتقليل من القيود المفروضة على معدلات العائدة وتحسين نظم الرقابة والإشراف القائم على الحيطة والحذر.

رابعا: العمل على ضمان الاستقرار النسبي للتشريعات القانونية المرتبطة بتشجيع الاستثمار، والاسترشاد بآراء المستثمرين ورجال الأعمال المحلي في إصدار القرارات المرتبطة بالضرائب وقوانين الاستثمار.

خامسا: العمل على تحسين التعليم والتدريب على المهارات الصناعية، وتحقيق الانضباط العنصري للعمل في الإدارة باعتبار أن قاعدة الموارد البشرية في البلدان النامية تمثل مصدر قوتها، لذلك ينبغي تشجيع التعليم وإصلاح أسواق العمل قصد تحسين الفرص لوظائف جديدة مع إعادة تدريب العمالة.

سادسا: أما في المجال الضريبي فلا بد من القيام بإصلاح ضريبي كامل شامل من خلال عدم منح إعفاءات شاملة إلا لمشاريع محددة وهامة، مكافحة شاملة للتهريب الضريبي قصد تحقيق العدالة الضريبية

لتأمين الموارد المالية اللازمة لخزينة الدول، تطوير التقنية في مكاتب الجهاز الضريبي، تبسيط وتسهيل إجراءات الضرائب والرسوم، يمكن تطوير منظومة الضرائب من خلال :

1- إنشاء معهد الضرائب متخصص لإعداد الكوادر وإصلاح وتطوير الأجهزة الضريبية المعمول بها مع تشجيع الدراسات والبحوث الفردية والجماعية في مجال التشريعات والنظم الضريبية.

2- تزويد منظومة الضرائب بالحواسب وبناء قاعدة بيانات ونظم المعلومات ومركز لدعم القرارات.

الفرع الثالث: العوامل السياسية

إن إتباع البلد لسياسات تتغير باستمرار مع تغيير الحكومات يدفع المستثمرين الأجانب إلى عدم الإقبال عليها لان هؤلاء يتجنبون تلك البلدان التي تتسم حكومتها بالضعف وسياستها بالتغيير المستمر، على اعتبار أن ذلك يغير

من التوقعات والحسابات الخاصة بربحية المشاريع وقدرتها على المنافسة، فالاستقرار السياسي يمثل أحد الجوانب التي تثبت الثقة والأمان في العلاقات الاستثمارية.[1]

يدخل في هذا الدور الذي تلعبه الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

- توفير السلع، الخدمات، القواعد والمؤسسات التي تسمح بازدهار الأسواق وضمان الرفاهية.
- الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والهياكل القاعدية .
- إرساء أساس للقانون وتدعيم حقوق الإنسان.
- خدمة المصالح العامة والحد من الأعمال التعسفية والفساد، حماية الفئات الأكثر حرمانا.
- انتهاج سياسة غير مشوهة للبيئة.
- التركيز على الديمقراطية والتعددية ومحاربة إفساد الإداري ورد اعتبار لمؤسسة القضاء.

المبحث الثاني : مفاهيم حول السياحة و أنواعها وآثارها

تتفاوت درجة وحجم المرتكزات السياحية من بلد لآخر، وذلك بسبب ما تنتجه الطبيعة من مناخ، موقع وتضاريس وما يحدثه الإنسان عليه من آثار تاريخ وحضارة.

والجزائر كبلد من بلدان البحر الأبيض المتوسط تتمتع بثروات وخيرات سياحية تختلف باختلاف المناطق الجغرافية للبلاد، ولقد اكتشفت هذه الثروات من طرف السياح الأجانب حتى خلال مرحلة الاحتلال ومن أجل التعرف أكثر على هذه الثروات تطرقنا في هذا المبحث إلى ذلك والذي جاء تحت عنوان مفاهيم حول السياحة وأنواعها و آثارها، لهذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي كالتالي :في المطلب الأول تطرقنا إلى مفهوم السياحة، أما المطلب الثاني فجاء تحت عنوان أنواع السياحة، أما المطلب الثالث والأخير تطرقنا فيه إلى آثار السياحة على مختلف المجالات.

المطلب الأول : مفهوم السياحة

تعتبر الظاهرة السياحية قديمة قدم البشرية، حيث أن الإنسان بطبعه معروف بالتنقل والسفر وحب الاستكشاف وتلبية فضوله حول معرفة المجهول من المناطق المختلفة عن البيئة التي يعيش فيها، كما حظيت

[1]- دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 72

السياحة في الوقت الحاضر بأهمية واعتبار كبيرين لم تحظ بهما في أي عصر من العصور السابقة، ويمثل الاستثمار السياحي الوطني والأجنبي عصبا حيويا وفعالا في تحقيق عملية التنمية المتوازنة والمستدامة لأي بلد.[1]

لقد تعددت مفاهيم السياحة باختلاف الجهة التي عرفتها فهناك من ركز على الجانب الاقتصادي وهناك من ركز على الجانب الاجتماعي، الثقافي والسياسي ...الخ.

لهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ذكر أهم ومختلف التعريفات المتعلقة بالسياحة.

الفرع الأول :تعريف السياحة في الإسلام

لقد ورد لفظ السياحة في القران الكريم والسنة بمعاني متنوعة ومتعددة من بينها نذكر:

يقول الله تبارك وتعالى في سورة التوبة (التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرين بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين).[2]

وكذلك قوله تعالى (فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله و أن الله مخزي الكافرين) وبهذا يتبين أن السياحة في اللغة هي مطلق الذهاب في الأرض للعبادة أو التنزه أو الاستطلاع أو غير ذلك. وتعني كلمة فسيحوا أي فسيروا أيها المشركون سير السائحين امنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض خلالها لكم أحد، و يقول عز وجل (عسى ربه إن طلقنكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكارا) ، من هذه الآيات القرآنية الكريمة يتبين لنا معنى السياحة عموما ، تكون إما للتقرب من الله عز وجل وذلك بالصلاة والصوم من العبادات، أو تكون عن طريق التجول في الأرض للتعبد والتدبر والتأمل في ملكوت الخالق، وفي الأخير فمفهوم السياحة في الإسلام يتضمن إتباع آداب وسنن يستحسن مراعاتها من طرف السائحين تفاديا من الوقوع في محظورات نهى عنها الإسلام، أو بمعنى آخر هي ذلك النشاط الإنساني أو الفعل البشري المبذول الذي يكون له صلة وطيدة ومرتبط بالعبادة، وينبغي أن تقيد بجملة من التعاليم والأدلة الشرعية.

أما في اللغة العربية، فهي الانتقال من مكان إلى آخر، فإذا كان داخل البلد سميت سياحة داخلية، وإذا كان من دولة إلى أخرى سميت سياحة دولية.

[1]- احمد محروس خضير، تحليل السياسات العامة السياحية في مصر، الشركة العربية للنشر والتوزيع القاهرة، 2006، ص 42.
[2]- سورة التوبة، الآية رقم 112.

الفرع الثاني: تعريف الفقهاء للسياحة

منذ الأزل والسياحة ملازمة للإنسان، تتطور معه وتأخذ أشكالا وأنماطا مختلفة وحيوية في عالم البشر، وقبل تقديمنا لتعريف السياحة، ارتأينا على الوقوف إلى ما استقرت عليه تعاريف الفقهاء وعلماء السياحة عبر مختلف العهود، كما سنركز في الأخير إلى المفهوم الأنسب والراجح لها.

1- تعريف هيرمان فوش وليرون عام 1910 .

" السياحة هي الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أي دولة، وترتبط بهم ارتباطا مباشرا "

ويعتبر هذا التعريف تعريفا منضبطا لأنه أقر مبدأ هاما وهو اعتبار السياحة عاملا من العوامل الاقتصادية ويسمى بعامل المبادلات التجارية السياحية.[21]

2-تعريف جوبير فرولر الألماني عام 1905.

السياحة ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها، والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة.[3] ونلاحظ أن هذا التعريف اهتم بالجوانب النفسية والمعنوية للسياحة وأهمل جوانب أخرى.

3-تعريف هونزكر و كرفت عام 1943

السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات والظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين وأن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة وممارسة أي نوع من العمل سواء أكان عملا دائما أو مؤقتا، ونلاحظ أن هذا التعريف قد ركز على عنصرين أساسيين وهما، الإقامة المؤقتة التي لا تتعدى سنة، وعدم ارتباط تلك الإقامة بالكسب المادي.

[1]- شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الخامس، جامعة المدية، 2011، ص 69-70

[3]- عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ، " التنمية السياحية المستدامة في الجزائر" دراسة أداء وفعاليات مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول : اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، 09-10 مارس، 2010، ص 3.

4-تعريف جون ميشو

وهو مسؤول في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي، عرفها : السياحة هي نشاط يحتوي على عمليتي إنتاج واستهلاك تحتم تنقلات خاصة بها خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، اجتماعات ، زيارة المقدسات الدينية، تجمعات رياضية...الخ

الفرع الثالث : تعريف المنظمة العالمية للسياحة

لقد عرفت المنظمة العالمية للسياحة بأن : السياحة ظاهرة ثقافية اجتماعية واقتصادية تنطوي على انتقال الأشخاص إلى بلدان أو أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة لأعراض شخصية مهنية أو تجارية ويطلق على هؤلاء الزوار أو السياح.

فحسب المنظمة العالمية للسياحة تحتوي كلمة السياحة على مفهومين.[1]

السائح وهو كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل بحيث تكون أسباب الزيارة السفر من أجل الترفيه، الراحة، العطل، الدراسة، الرياضة، أو من أجل القيام بأعمال عائلية، ندوات علمية، ثقافية وسياسية. و المفهوم الثاني **المتجول المتنزه** وهو كل زائر مؤقت لا تتجاوز مدة إقامته 24 ساعة على الأكثر خارج مقر إقامته المعتادة.

أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت تعريف المنظمة العالمية للسياحة إلا أنها أضافت بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة والمتعلقة بتوافد السياح والمنشات الفندقية من بين هذه المفاهيم الداخل، الزائر، الجوال، غير المقيم، المقيم.

من التعاريف السابقة تبدو أهمية السياحة في كونها نشاطا اقتصاديا وصناعة قائمة، تؤدي دورا هاما في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات من خلال ما تساهم به من إرادات سياحية بالنقد الأجنبي، ونستنتج من كل هذا ما يلي :

– أن السياحة ظاهرة اجتماعية تتمثل في انتقال الفرد من البلد الذي يقيم فيه على سبيل الاعتياد إلى بلد آخر لأي غرض غير الهجرة أو العمل.

– السياحة هي انتقال الأفراد من مكان الإقامة المألوف إلى أماكن أخرى لمدة لا تتعدى 12 شهرا، ولأغراض غير أغراض العمل والتكسب المادي.[1]

[1]- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 2004، ص 14

– السياحة مزيج بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، فهي من جهة ظاهرة اجتماعية ثقافية تتمثل في إشباع رغبات الأفراد المتمثلة في الراحة والاستجمام والاطلاع وحضور التظاهرات الثقافية والرياضية والتجارية، وكذلك ظاهرة اقتصادية من جهة أخرى إذ تعتبر صناعة قائمة بذاتها، تختص بتقديم الخدمات وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني : أنواع السياحة

بفضل تنوع الثروات الطبيعية من حيث التضاريس والمناخ من منطقة إلى أخرى، أدى إلى ظهور أنواع مختلفة من السياحة في الجزائر ما تميزها عن باقي بلدان العالم ، تختلف باختلاف المعايير المستخدمة فهي لا تقف عند نمط واحد. والتي تدخل في الخصوصيات السياحية لبلدنا، فتساهم هذه الخصوصيات في جذب السواح الأجانب خاصة ما يسمى بالميل السياحي ، وذلك قصد الاستكشاف، الترفيه، فكل نوع من السياحة له نصيبه ونسبته في الدخل الوطني من إيرادات القطاع السياحي.

الفرع الأول : السياحة البيئية

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وهو مصطلح حديث نسبيا، جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة، الذي يمارسه الإنسان، محافظا على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها، ويمارس فيها نشاطه وحياته، وهو في هذه الممارسة والحياة ليس حرا مطلقا، يفعل ما يشاء دون حساب، بل هو حر مسؤول عن ما يفعله.

تعتبر السياحة المؤثر الأول في حقل البيئة وقد ظهرت دراسات عديدة ومتنوعة من أجل البحث عن العلاقة التي تربط بين السياحة والبيئة وتوصلت أغلبها على حقيقة واحدة وهي أن للسياحة حدين فهي مصدر أساسي للمنافع الاقتصادية المتعددة من عملة صعبة، وفرص عمل إلى مورد هام للدخل القومي غير أنه وبالمقابل قد يكلف هذا النشاط في الوقت أضرار بيئية معتبرة.

صرح أحد المشاركين الندوة العالمية للسياحة المنعقدة خلال شهر من سنة 1982 والتي حضرها 107 دولة تمت المصادقة على التصريح الآتي: الطلب السياحي لا يمكن أن يكون كافيا إلا إذا كان لا يحمل معه ضرر

[1]- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 17.

للمصالح الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين وبالأخص على الموارد الطبيعية التي تعتبر الدعامة الأساسية للسياحة.[1]

إن العلاقة بين السياحة والبيئة تأخذ طابع الاستلزام الإجباري، فلا سياحة دون بيئة مقبولة فلا يعقل أن يتجه السائح عل بيئة ملوثة مشبوهة تنعكس بالسلب على الترفيه الذي يبحث عنه، والأثر البيئي النشاط السياحي ليس وحيد المصدر فقد تتعدد الأسباب الخارجية مثل ممارسة النشاطات الصناعية أو تدني الشروط المحيطة بالواقع السياحي من نظافة المياه المستغلة إلى الهواء الصحي.

فنستنتج مما سبق أن العلاقة الموجودة بين السياحة و البيئة هي علاقة تأثير وتأثر، غير أن الدراسات عادة ما تنصب على تأثير السياحة على البيئة انطلاقا من الفرضية المتمثلة في اعتبار السياحة تستعمل عادة محيط إيكولوجي صحي ومتميز.[2]

الفرع الثاني : السياحة الدينية

تعتبر السياحة الدينية لدى العديد من دول العالم، التي تمتلك أماكن مزارات دينية مقدسة كإيران، المملكة العربية السعودية، أو العراق، سوريا، أو الفاتيكان، مصدرا رئيسا من مصادر الدخل القومي لتلك الدول، فهي تحرص دوما على إبراز تلك الآثار الدينية السياحية وتعريف العالم بها، فالسياحة الدينية يمكن لها أن تلعب دورا رئيسيا في زيادة مدا خيل الدولة من العملة الصعبة، إذ أنها يمكن أن تساهم بأكثر من 2 مليار دولار للاقتصاد الوطني، الذي يشهد حالة ركود، وأزمات مالية واقتصادية متلاحقة، مما أثر سلبا على الاحتياطي العام للدولة من العملة الصعبة.[3]

فالجزائر التي تمتلك أماكن طبيعية وسياحية خلابة، يصنف بعضها كحديقة الطاسيلي المفتوحة بأقصى الجنوب الجزائري، كمعالم سياحية طبيعية تدخل ضمن نطاق التراث العالمي، فهي بالمثل تحتوي على العديد من الأماكن، والمزارات الدينية التي تستقطب الآلاف من الزوار من مختلف الدول، وخاصة الإفريقية منها، فالزوايا والأضرحة المنتشرة للأولياء الصالحين، و العلماء والأقطاب الربانيين، المنتشرة في الكثير من الدول الإفريقية والمغاربة، تحضي باهتمام كبير .

[1]- أحمد منحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 136 .
[2]- يحياوي هادية، السياحة والتنمية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2003، ص 15
[3]- ماهر عبد الخالق السيسي، صناعة السياحة الأساسيات والمبادئ، مطابع الولاء الحديثة مصر، 2003، ص 39.

فالسياحة الدينية، يمكن أن تكون رافدا اقتصاديا مهما إن توفرت هناك الإمكانيات و الميكانيزمات اللازمة بالإضافة إلى الإرادة السياسية لإحداث التغير المنشود في هيكلية الاقتصاد الوطني، والخروج من دائرة التبعية لقطاع المحروقات، حيث أن السوق النفطية العالمية تعتبر سوقا متذبذبة وغير مستقرة.

وبالإضافة إلى المزارات الدينية الإسلامية في الجزائر وتنوعها الحضاري وتمازجها الديني والثقافي يعطي للسائح الأجنبي فرصة لزيارة العديد من المعالم السياحية الدينية الخلابة، التي يجمع بعضها بين الفن الإسلامي الراقي في فن العمارة وبين الفن البيزنطي ولمغاربي، وهو شيء ربما يكون استثنائيا.

وتتمثل أيضا السياحة الدينية في زيارة المناطق التي تتواجد بها الأضرحة المحلية المشهورة والتي تعتبر محل اهتمام السياح الأجانب لمشاهدة الطقوس والتظاهرات التي تقوم فيها من قبل مختلف الطوائف التي اعتادت على زيارتها.

هكذا توجد روابط وثيقة بين العوامل الجاذبة للسياحة والعوامل الجاذبة للاستثمار في السياحة، فالعوامل الجاذبة للسياحة تنبعث من المزايا الطبيعية والتراثية والثقافية للبلد غير ذلك مما يجذب السائحين للزيارة وكلما تميز البلد بهذه العوامل كلما زاد السياحي عليها فيتسع السوق السياحي ويصبح دافعا للمستثمرين إلى إقامة منشآت سياحية وفندقية مما يساهم في إيجاد تنوع المنتجات والبرامج السياحية وأيضا توفير فرص عمل حقيقي.

الفرع الثالث: السياحة الصحراوية

تحتل الصحراء مساحة 90 في المئة من الأراضي العربية، ولا يقطنها سوى 10 في المئة من السكان، ماعزز فكرة إعمار الصحاري العربية التي تحتوي على موارد عائلة تتطلب تفعيل الاستثمارات، وتحديدا في مجال السياحة البيئية الصحراوية، فالسياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم، وتعد السياحة الطبيعية (البيئية) أهم أنواعها وأحدثها لأنها تقوم على مبدأ التوازن.

تمثل السياحة الصحراوية خاصية مميزة تضاف إلى التراث السياحي في الجزائر،فالمناطق الصحراوية تتمتع بمناظر جميلة أثار ونقوش صخرية هذا ما جعلها قطب سياحي حقيقي لجلب السياح الأجانب ولقد أنشأت في هذه المنطقة فنادق نذكر منها : فندق القائد ببوسعادة، الزيبان ببسكرة، سوق أهراس بالوادي، الرستميين والجنوب بغرداية، وفندق طاهات بتمنراست.

إن اتساع الصحراء الجزائرية تستلزم تبني استراتيجيات تختلف عما يمكن تبنيه في المناطق الشمالية وإذا كانت هناك عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل والأمن والخدمات وذلك من توسيع النقل البري والجوي فلا بد من تخصيص استثمارات كافية لترقية المرافق الضرورية.[1]

الصحاري العربية تمتاز بتنوع بيولوجي يتمثل في مجموعة كبيرة من أنواع النباتات والحيوانات ما يعطيها فرصة لاستقطاب السياح الذين يبحثون عن الهدوء والسكينة، أو مراقبة حياة السكان و أسلوب معاشهم أو مشاهدة المهرجانات أو الدخول في سباقات التزلج على الرمال.

يشدد الخبراء على جدوى إعمار الصحاري العربية، وضرورة التفكير في توجيه الاستثمارات لتنمية الموارد الصحراوية في مكانها و إقامة مراكز تنموية جاذبة للسكان. وذلك بهدف الخروج من شرنقة الأحزمة الضيقة التي يعيش فيها معظم شعوب الوطن، وتقوم السياحة الصحراوية على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية و استكشاف هذا ما جاء حسب مضمون المادة 03 من القانون رقم 01-03.

الفرع الرابع : السياحة الصحية و المعدنية

لقد ساهم التطور السريع لقطاع الخدمات السياحية مؤخرا، بشكل كبير في ازدهار العديد من دول العالم التي تمتلك الموارد الطبيعية كالبترول، الغاز الطبيعي، المعادن، التي توفر لها الإيرادات المالية لتغطية حاجاتها الداخلية.

لذلك ركز الفكر التسويقي الحديث اهتمامه على هذا النشاط الاقتصادي الحيوي الذي يساعد بشكل أو بآخر في تفعيل الاقتصاد وإنعاشه. على هذا الأساس أصبح الاهتمام بالخدمات وخاصة الصحية منها، أمرا ضروريا وجزءا من نظام اجتماعي يعبر عنها ككيان معقد لما تحتويه من نشاطات وأفكار غير ملموسة.

تزداد الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للخدمات الصحية التي تعتمد على الحمامات المعدنية، التي أضحت تلعب دورا فعال في صيانة العامل البشري، من خلال تقديم خدمات العلاج بالمياه المعدنية والتدليك، المبيت، الأكل، بالإضافة إلى خدمات أخرى متعلقة بالنقل، مرافق الترفيه والاستجمام.

[1] كواش خالد،أهمية السياحة في ظل التحولات الإقتصادية، مرجع سابق، ص 19

هذا النوع من السياحة يعتمد بشكل كبير على الخصائص الطبيعية، لأن الجزائر تمتلك إمكانيات هامة من الحمامات المعدنية التي تسمح لها باستقبال السياح المهتمين بهذه السياحة. " ولقد تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1986 ".[1]

إذ تتمثل هذه الإمكانيات في تلبية الحاجة للعلاج والنقاهة والاستشفاء من الأمراض وآلامها، أو البحث عن الراحة النفسية. كما تعتبر السياحة العلاجية من الأنواع المهمة، نظرا لما تحققه من دخل معتبر، لأن السائح في الغالب يقضي فترة تكون متوسطة أو طويلة في العلاج وبالتالي تكون مصاريفه كبيرة.

إلا أن هذه الحمامات والمنابع المعدنية تكتسي أهمية صحية بالغة، كونها تحتوي على مكونات صحية فتكون علاجا لأنواع مختلفة من الأمراض[2]. لاحتوائها وتوفرها على مصحات مجهزة بأحدث المعدات الطبية مع توافر الكوادر البشرية المتخصصة، ويتميز هذا النوع من السياحة بانخفاض نصيبه من الحركة السياحية الدولية.

المطلب الثالث : آثار السياحة على مختلف المجالات

شهد قطاع السياحة في العالم تزايدا كبيرا بشكل واضح، و أصبحت السياحة عامة جدا عصرنا الحاضر،لأنها تؤثر بصورة فعالة في الاقتصاد الوطني وتغير من المستوى الاجتماعي فيه، بل أصبحت علما من العلوم الحديثة، ترتبط بعلم الاقتصاد، وصناعة تصديرية تضع على أساسها بعض الدول استراتيجياتها التنموية، ومن هذا نقول إن تطور السياحة هو أمر لا يعتمد على الموارد السياحية ومناطق الجذب السياحي، في عملية التنمية السياحية.

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية للسياحة

تلعب السياحة دورا هاما في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل، وتوفير العملات الأجنبية وتعزيز التكنولوجيا، و إنتاج عائد الاستثمار للبلدان الناشئة وتحسين مستويات المعيشة في مختلف البلدان.

وتشير إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة إلى أن السياحة تساهم بما يقارب من 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويشير هول وآخرون إلى أن صناعة السياحة لديها أكبر قيمة في صناعة العالم و أنها طريقة أكثر فعالية في توسيع الأعمال وزيادة الدخل مقارنة بأي قطاعات أخرى.

[1]- قويدر لويزة، السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 27.

[2]- هدي سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص 64 .

حيث تنمو الفرص الوظيفية في قطاع السياحة بما يقارب ضعف معدل نمو التوظيف في القطاعات الأخرى.
وتنقسم الآثار الاقتصادية للسياحة إلى آثار مباشرة و غير مباشرة

أولا: الآثار المباشرة: تمثل أهم الآثار المباشرة التي تعكسها السياحة على الاقتصاد فيما يلي:

1- تحسين ميزان المدفوعات:السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة وبتحقيق هذه النتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مشروعات سياحية، والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.[1]

ويمثل الميزان السياحي قيدا مزدوجا لحركة السياحة الصادرة والواردة والتي يعبر عنها بالإيرادات السياحية التي تظهر في الجانب الدائن، أما حركة السياحة الصادرة فتظهر في الجانب المدين له، ويؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري تأثيرا مباشرا، ويتجدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى القيمة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أو إيجابية.

فالسياحة تشكل مصدرا هاما لجلب العملات الأجنبية التي تستعمل في تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى، فهي أفضل الصناعات وأسرعها لتنمية الدخل وتحسين ميزان المدفوعات لأن عائدها أسرع وبالعملة الأجنبية.

2- تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

تساهم السياحة في توفير جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص بعض أنواع تدفقات النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

أ- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة

ب- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد

ج- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافةإلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية وخدمات القطاعات الاقتصادية أخرى .

[1]- عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ، مرجع سابق، ص 5.

3- خلق مناصب شغل (العمالة)

إن القطاع السياحي قطاع كثيف العمالة، كما يتميز بالتشابك والترابط مع العديد من القطاعات الأخرى، حيث تفيد التقديرات إلى أن النشاط السياحي يمكن أن يؤثر في أكثر من خمسين نشاطا آ خر، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.[1]

وتقدر منظمة السياحة العالمية أن عدد الوظائف المستحثة في القطاع السياحي بلغ:277 مليون وظيفة عام 2014، وهذا ما يمثل حوالي نسبة 10 في المئة من مجموع العمالة العالمية، وقد أجريت دراسات حول مدى تأثير السياحة على العمالة وخلصت إلى ما يلي :[2]

أ- بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة .

ب- بالنسبة لباقي النشاطات السياحية توفر وظائف جديدة بنسبة 75 في المئة من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي.

ج- بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة، تنشأ وظائف بنسبة 100 في المئة من الوظائف التي توفرها الفنادق، والمحصلة النهائية أن السياحة تخلق 2.75 وظيفة لكل غرفة، فإذا كان يخطط لإنجاز 100 غرفة فندقية جديدة، فإن عدد الوظائف المترتبة على ذلك يكون في حدود 275 وظيفة جديدة مباشرة وغير مباشرة.

4- إعادة توزيع الدخل

تؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية مناطق جديدة، فهي تتجه نحو مناطق جديدة تتمتع بمزايا نسبية طبيعية، وبهذا الاتجاه، فإن السياحة تخلق فرص جديدة تترتب عنها مدا خيل جديدة، وبالتالي فهي تعمل على توزيع الدخل على كافة المناطق بدلا من تركزه في المراكز الحضارية الرئيسية، فالأجور المدفوعة للعاملين بالمنشآت السياحية المقامة بهذه المناطق والأرباح و المداخيل المحققة لمالكي المشاريع وحتى منتجي السلع التي يحتاجها النشاط السياحي تؤدي إلى زيادة الدخل فيها، وبالتالي إعادة توزيعه بين المدن وهذه المراكز السياحية الجديدة، كما أن إعادة توزيع الدخل تؤدي إلى الحد من عملية النزوح الريفي والقضاء على البطالة في هذه المناطق.

[1]- عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ، مرجع سابق، ص 4.

[2]- حفيظ مليكه، السياحة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جوان 2003، ص 168.

ثانيا: الآثار غير المباشرة

يتوقف أثر السياحة في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني على تقدير مصروفات السائحين الإجمالية التي تتمثل في أرقام و أعمال الفنادق والمطاعم ووسائل النقل ومحلات الهدايا والملاهي والمقاهي، وقد ثبت أن هذه الموارد السياحية تعم جميع قطاعات الاقتصاد، من خلال حلقة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج، فالسائح عندما يسدد ما عليه إلى صاحب الفندق فإن هذا الأخير بدوره يقوم بسداد مستحقات عوامل الإنتاج التي تتحول إلى طلب داخل الاقتصاد الوطني .

وتأتي الآثار غير المباشرة للنشاط السياحي في الاقتصاد فيما يلي :

1- أثر المضاعف السياحي

إن الدخل المتولد عن السياحة ما بين 1 إلى 6 أضعاف حسب أوضاع الاقتصاد والسياحة والترابط بينهما، فالمضاعفات السياحية تحاول قياس العلاقة بين الإنفاق السياحي المباشر في الاقتصاد، [1] والأثر المتتالي لذلك الإنفاق، مع الأخذ بعين الاعتبار الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار.

ويتم عادة قياس الأثر الاقتصادي للسياحة باستخدام المعادلة البسيطة التالية2:

أ – تقدير التغير المتوقع نتيجة سياسة أو قرار مقترح في عدد السياح القادمين إلى المنطقة محل الدراسة ونوعيتهم . وعادة يتم تصنيف السياح بناءا على عدد من المعايير المختلفة، على سبيل المثال بحسب معيار البلد يصنف السائح إلى داخلي أو خارجي، أو من بلد معين (جنسية السائح) وبحسب طريقة الوصول برا، بحرا، جوا، وبحسب مكان الإقامة (فندق، مخيم، منزل صديق أو قريب)، وبحسب الغرض (استجمام وترفيه، علاج، تجارة، ديني، ثقافي) وبحسب مدة الإقامة (أقل من يوم سواء أكان عابرا أم لا، أو أكثر من يوم)

ب– تقدير متوسط إنفاق السياح على القطاعات السياحية المختلفة، وعادة ما يتم توزيع أنماط الإنفاق على القطاعات الفرعية التالية: الإقامة الفنادق والشقق، المطاعم، الوقود والمواصلات، بائعو التجزئة، التسوق، الترفيه والاستجمام، مناطق الجذب .

ج– تقدير أو اختيار المضاعف أو المضاعفات القطاعية المناسبة لتحديد الآثار الثانوية لإنفاق السياح على المبيعات (الناتج) والدخول والوظائف.

[1]- مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2016، ص 152.
[2]- الهيئة العليا للسياحة ، " الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة " المملكة العربية السعودية، 2001، ص 21

2 - الأثر على الاستثمار في البنى التحتية

تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في :

المطارات، الطرق، والموانئ، وأنظمة المجاري، ومعامل تنقية المياه، والمتاحف، والمراكز الطبيعية وغيرها.

وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء.

3- أثر السياحة على أسواق بعض السلع

يقبل السياح عادة على شراء بعض السلع التي تشتهر بها الدول كالساعات من سويسرا والسجاد من إيران، فالطلب على هذه الصناعات يؤدي إلى تنميتها ورفع مستوى الجودة فيها، بالإضافة إلى أن السياحة تؤدي إلى قيام بعض الصناعات التي تكن موجودة أصلا.

4- الأثر على المناطق والأنشطة الاقتصادية الأخرى

إن الإنفاق السياحي لا يؤثر بطريقة مباشرة فقط بل يساعد على العديد من الأنشطة الأخرى التي تزود النشاط السياحي بالسلع والخدمات، كما تؤدي السياحة إلى تطوير وتنمية المناطق المعزولة نتيجة الاستثمارات التي تصحب دخول المشروعات السياحية الأمر الذي يترتب عليه إعادة توزيع الدخل، كما أن الدراسات تشير إلى أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانيتهم للإنفاق على المشتريات من الدول التي يزورونها حيث يعتبر هذا الإنفاق تصدير للمنتجات الوطنية دون الحاجة لشحن أو تسويق خارجي حيث كلما زادت حركة السياحة كلما ارتفعت حصيلة هذا النوع من التصدير.[1]

الفرع الثاني: الآثار البيئية للسياحة

تعد كل من البيئتين الطبيعية والبشرية عوامل جذب سياحي تساهم بشكل كبير في تحديد اتجاه اختيار السائحين للموقع السياحي المفضل، ويشير تاريخ صناعة السياحة إلى مساهمة البيئة الطبيعية والتي تتمثل في المناخ، الموارد المائية، التربة، النبات الطبيعي، الحيوانات البرية،.. وغيرها. إلى جانب البيئة البشرية التي هي من صنع الإنسان كالمباني ، المنشآت، المواقع الأثرية التاريخية، والبنى التحتية إلى غير ذلك.

ونتيجة للنمو السريع فقد تولدت مجموعة من الآثار الايجابية والسلبية على المجتمعات في مختلف المقاصد السياحية.

[1]- محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي احمد الذيب، جغرافية السياحة، مكتبة الانجلو، مصر، 2001، ص 160.

أولا: الآثار البيئية الإيجابية:

إن التخطيط العلمي والتصميم الناجح السليم في إطار التنمية السياحية يمكن أن ينتج عنه العديد من الآثار الايجابية على البيئة المحيطة بمختلف المقاصد السياحية ومن أهمها[1]:

– توجيه الإيرادات السياحية إلى حماية البيئة والحفاظ عليها، بحيث أصبح الاهتمام بحماية البيئة والمحافظة عليها من الانشغالات الضرورية لمختلف الدول السياحية ويرجع ذلك إلى عوامل نسبية أهمها:

– زيادة الاتجاه الاجتماعي لقضاء العطل بالمنتزهات والمناطق المفتوحة للهروب من فوضى المدن وما خلفه النمو الاقتصادي والاجتماعي من آثار سلبية على المجتمعات بداخلها.

– زيادة الحرص علة تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية المختلفة داخل الدولة مع المحافظة عليها من التدهور، خاصة الموارد غير القابلة للتجديد.

– الارتقاء بمستوى جودة مختلف العناصر البيئية.

– الاتجاه العلمي نحو النموذج المستدام للتنمية.

ثانيا: الارتقاء بمستوى الوعي البيئي والوعي السياحي من خلال الحفظ الذي يرمي إلى الاستغلال المتعقل للبيئة، ومن أهم مداخله إحداث توازن بين أعداد السائحين والطاقة الاستيعابية، إذ أشارت إحدى الدراسات بأنها تمثل صمام الأمان ضد سوء استغلال الإدارة السياحية وهي في ذات الوقت ضرورية لتفادي الجوانب السلبية.

الوقاية والتي ترمي إلى حفظ البيئة باعتبارها مخزنا طبيعيا للموارد التي تحتاج إليها.

ثالثا: الآثار البيئية السلبية

إن النمو السياحي السريع غير المخطط تنتج عنه الكثير من الآثار السلبية المحيطة بمختلف المقاصد السياحية، وهي :

1– الإضرار بالمواقع التاريخية والأثرية نتيجة غياب الرقابة مما يؤدي إلى ظهور الممارسات الضارة بهذه المواقع، ومنها على الخصوص السرقات والتهريب لبعض الآثار.

2– الاستعمال غير العقلاني للأرض، فالتوسع في تشييد البنى التحتية والبنى الفوقية للأنشطة السياحية أدى إلى امتداد هذه المشاريع إلى الأراضي الزراعية إلى مناطق ذات تنوع نباتي و حيواني نادر.

3– إبادة الكثير من الحيوانات البرية، كما هو الحال في الإبادة الوحشية الكبرى للعديد من حيوانات إفريقيا بفعل سياحة السفاري.

[1]- عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي، جامعة الإسكندرية مصر، دون نشر سنة، ص 166.

4- تلوث الهواء، تلوث مصادر المياه، التلوث الضوضائي وتركز السائحين داخل المدن الكبرى القاهرة مثلا.

الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية للسياحة

تعد السياحة صديقة المجتمع، فهي تقوم على الاستفادة الكاملة مما هو متاح في المجتمع، من موارد أو أفراد، وهي سياحة مؤثرة في المجتمع، ومتأثرة به، بشكل واضح وصريح[1] .

وتبرز أهمية السياحة الاجتماعية في مساهمتها في الحد من طاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وتأكيد حق الإنسان في الاستمتاع بوقت الفراغ من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل.[2]

وفي هذا الشأن أصدرت المنظمة العالمية للسياحة، المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة تحت شعار " من اجل سياحة مسؤولة "، وقد اعتمدته هيئة الأمم المتحدة في قرارها الصادر في 21 ديسمبر عام 2001، ويحتوي الميثاق على 10 مواد جاءت كلها لتكرس مبدأ حق الشعوب في ممارسة السياحة وفقا للأخلاقيات التي وضعتها المنظمة، واحترام التنوع الاجتماعي والإرث المشترك للشعوب وحماية التراث العالمي من التدهور.

[1]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 42

[2]- نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2007، ص 85 .

خاتمة الفصل الأول

يمكن القول أن المشرع الجزائري قد سعى جاهدا لتشجيع الاستثمار الأجنبي الوافد بشتى الوسائل القانونية المتوفرة سواء على المستوى الداخلي أو الدولي وذلك عن طريق توفير الضمان و الحماية والتشجيع المالي والإجرائي، كل ذلك من أجل استقطاب حجم أكبر من الاستثمارات.

كذلك أضحت السياحة في الوقت الحاضر صناعة قائمة بذاتها، وتزايدت أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الكثير من بلدان العالم، لما لها من تأثيرات على الاقتصاديات الوطنية من خلال مساهمتها في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي ،وتحسين وضعية ميزان المدفوعات نتيجة للعائدات السياحية المحققة في الميزان السياحي. كما اتجهت العديد من بلدان العالم إلى الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي.

كما ظهرت الحاجة الملحة إلى تطبيق مفهوم الطاقة الاستيعابية، التي تهدف إلى الحفاظ على المقاصد السياحية من الآثار البيئية المدمرة، واحترام الحدود القصوى لأعداد الزائرين لها، بما يحفظ للأجيال القادمة الحق في استغلال الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية بنفس الحالة التي تستغله الأجيال الحاضرة . وهو ما تتبناه الدول في إعداد خطط التنمية السياحية المستدامة التي أصبحت في الوقت الحاضر منهجا و أسلوبا تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية.

في الأخير نقول أن الاقتصاد الجزائري مر بمجموعة من التغيرات الاقتصادية بغية الوصول إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى، إلا أنه رغم ذلك يبقى حجم هذه الاستثمارات ضئيلا بالمقارنة مع حجم الاستثمارات العام أو بالمقارنة مع الاستثمارات الوافدة إلى الدول الأخرى، وهذا يعود من جهة إلى النقائص المسجلة على مستوى الضمانات القانونية، العوامل الجالبة للاستثمار التي تطرقنا إليها من الناحية التمويلية، بالإضافة إلى وجود جملة من العوائق القانونية، والسياسية وحتى الاقتصادية التي لا زالت تقف حجرا في طريق تدفق الاستثمارات الأجنبية بشتى أنواعها، وهذا ما يكون محور دراستنا في الفصل الثاني..

الفصل الثاني:

الصعوبات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي في الجزائر

رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي وذلك في سبيل جذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في الجزائر، كما ذكرنا العوامل المساعدة في جذب هذا الاستثمار، إلى غير ذلك مما تطرقنا إليه آنفا في الفصل الأول، إلا أنه لم تستطع تحقيق الأهداف المرجوة ولم تبلغ الاستثمارات الوافدة الحد المطلوب حيث بقيت ضعيفة.

وتفسير ذلك يرجع في الحقيقة إلى مجموعة من العوائق التي تحول دون ذلك، وهي موجودة على عدة مستويات، إلا أن محور دراستنا في هذا الفصل جاء تحت عنوان " **الصعوبات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، لهذا سنوضح أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر بحيث قسمنا الفصل إلى مبحثين، فتطرقنا في **المبحث الأول** إلى صعوبات الاستثمار الأجنبي من النواحي الاقتصادية والقانونية والمالية، ثم بعد ذلك يأتي **المبحث الثاني** الذي جاء تحت عنوان مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لقياس عوائق الاستثمار من خلال الدراسة القياسية بالاعتماد على المعطيات المتوفرة لدينا، بحيث حاولنا معرفة أهم المؤشرات الدولية لقياس عوائق الاستثمار،ثم تطرقنا بعد ذلك إلى مركز أو ترتيب الجزائر حسب المؤشرات في التقارير الدولية المتعلقة بالاستثمار، لنستخلص في الأخير أهم العوامل المؤثرة والمحددة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، وبالتالي التعرف على أهم العوامل المعيقة له، بالإضافة إلى تقديم بعض السبل التي نراها كفيلة وناجعة للتقليل من هذه المعوقات.

المبحث الأول : صعوبات الاستثمار الأجنبي في المجالات القانونية والاقتصادية والمالية

لقد حظي موضوع معوقات الاستثمار الأجنبي باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، وطورت في هذا الصدد العديد من النظريات لاكتشاف أهم العوامل المحددة والمعوقة له، التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي في الجزائر، إلا أنها ليست كلها من نفس المستوى فمنها ما يتعلق ببعض القوانين التي تضع إجراءات تمس أو تؤثر على الاستثمار كنزع الملكية، أو التغيير الكثير للقوانين التي تحكم الاستثمار والذي ينجم عنه عدم الاستقرار القانوني، ومنها ما يتعلق بالإجراءات المتبعة للتصريح بالاستثمار والحصول على المزايا وتصرفات الإدارة الكلفة بها.

هذا ما يدفعنا إلى الوصول إلى حقيقة جوهرية مفادها أن هناك صعوبات وعراقيل تحول دون تمكن الجزائر من استقطاب الاستثمارات التي تسعى إليها بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها والتي تشكل لها ميزة في هذا الشأن مقارنة بالمناطق الأخرى.

لهذا سنعالج كل طائفة من هذه المعوقات على حدا وذلك في مختلف المجالات، حتى نتمكن من تفسير المستوى المتراجع الذي تحتله الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لقياس عوائق الاستثمار في الجزائر الذي سنتطرق إليه فيما بعد.

المطلب الأول: الصعوبات القانونية و الإدارية

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي لا يزال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تحد من تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدية للقضاء عليها،و تعتبر العراقيل الإدارية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر[1]، تظهر هذه المعوقات على مستوى الإدارة القائمة بتطبيق النصوص القانونية وكيفيات قيامها بذلك، ومدى كفاءتها وقدرتها على إرضاء المستثمر الأجنبي، يمكن تبيانها في عنصرين أساسيين هما:

- بيروقراطية الإدارة وسوء تطبيق القوانين
- الفساد الإداري وانعدام الشفافية

[1] د. بلعوج بولعيد: معوقات الاستثمار في الجزائر، مقال منشور بجريدة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد 2، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف- الجزائر جوان 2006، ص 87.

الفرع الأول: بيروقراطية الإدارة وسوء تطبيق القوانين

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين وحتى الأجانب، حيث تم إنشاء الشبابيك الموحدة والتي تضم مجموعة من المكاتب التابعة لعدة هيئات تتولى توفير خدماتها على مستوى هذه الشبابيك، إلا أن مشكل البيروقراطية يبقى مطروحا لأن الأمر ليس متعلق هنا بالنصوص القانونية، وإنما بالإدارة التي تسهر على تطبيقها حيث يظهر الفرق الواضح بين النصوص والواقع .

فنجد في الجزائر أن الإدارة التي تسهر على توفير الخدمات للمستثمر الأجنبي لا زالت دون المستوى المطلوب، ولا تفي بمتطلبات هذا الأخير، هذا إضافة لعدم وجود جهاز خاص بالمستثمرين الأجانب، ويمكن في هذا المجال أن نسجل بعض النقاط السلبية حسب ما يلي :

ليس هناك معلومات كافية، شاملة ومتجددة عن الاستثمار وفرصه في الجزائر، يستطيع أن يرجع إليها المستثمرون الأجانب للتعرف على فرص الاستثمار وظروفه قبل المجيء للجزائر.[1]

– الإجراءات البيروقراطية على مستوى الوكالة سواء فيما يتعلق باستخراج نماذج الطلبات التي تملأ من طرف المستثمر، وكذلك فيما يتعلق بدراسة الملفات والرد عليها التي تستغرق مدة طويلة.

– عدم توفر شبابيك لا مركزية كافية وفعالة على مستوى كل الولايات لتقريب الإدارة من المستثمر حيثما كان (18 شباك على المستوى الوطني).

– عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، مما جعل المستثمر مشتت بين أكثر من هيئة لاتخاذ القرار.

– قد يتطلب جمركة سلعة معينة حوالي 16 يوم، وقد تصل إلى 35 يوم في بعض الحالات، في حين لا تتجاوز الثلاثة 3 أيام في المغرب، وخمسة 5 أيام في الصين، و12 يوم في أقصى الحالات.

– الإجراءات البيروقراطية على مستوى الموانئ حيث قد يتطلب وصول بضاعة من الخليج للجزائر شهرا كاملا، في الوقت الذي لا يتطلب وصولها على أي ميناء أوروبي حوالي الأسبوع، بالإضافة لحجم أسعار الشحن الكبيرة مقارنة مع الدول الأخرى .

[1] منصوري زين: واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مقال منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2 مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف- الجزائر جوان 2004، ص 140.

– سوء تطبيق القوانين وعدم احترام الإجراءات والآجال المفروضة قانونا، وعدم وجود آليات فعالة لمراقبة الإدارة في تنفيذها للقوانين المتعلقة بالاستثمار.

– طلب نفس الوثائق عدة مرات على مستوى عدة هيئات، مما يؤدي إلى إرهاق المستثمر الذي قد يضطر للعودة لبلده لجلب بعض الوثائق التي يمكن الاستغناء عنها، ونضرب هنا مثلا بما صرح به أحد المسئولين بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأن بعض المستثمرين ، الأجانب حين قدموا للجزائر للقيام بإجراءات التسجيل في السجل التجاري بعد التصريح برغبتهم في الاستثمار، طلبت منهم وثيقة شهادة الميلاد كوسيلة لإثبات الهوية المدنية طبقا للقانون الجزائري، ذلك أن الموثق لا يمكن أن يحرر عقد الشركات التجارية إلا حسب الأشكال القانونية المطلوبة وبعد استيفاء الشكليات الأساسية كالوثيقة السالفة الذكر، وهذا ما أشارت إليه المادة 06 من القانون رقم 90/22 المؤرخ في 18 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري في فقرتها الثانية " يحرر الموثق عقد الشركات التجارية حسب الأشكال القانونية المطلوبة بعد استيفاء الشكليات التأسيسية "، وبحكم أن شهادة الميلاد تعتبر إحدى الشكليات الأساسية فإن الموثق يرفض تحرير العقد بدونها، وعند تقديم بعض المستثمرين لجواز سفرهم كوسيلة لإثبات الهوية بدل الوثيقة السابقة التي لم يحضروها قوبلوا بالرفض بحجة أن جواز السفر لا يقوم مقام شهادة الميلاد طبقا للإجراءات الإدارية المعمول بها في الجزائر، وكان ذلك سببا في عدول الكثير من المستثمرين عن القيام بالاستثمار في الجزائر بسبب وثيقة بسيطة يمكن الاستغناء عنها[1].

الفرع الثاني: الفساد الإداري وانعدام الشفافية

إذا كانت البيروقراطية هي التهاون في أداء المهام وفرض إجراءات لا طائل منها سوى إرهاق المستثمر ماديا ومعنويا، فإن الفساد الإداري يقصد به هنا جميع أشكال الممارسات والتصرفات العير قانونية التي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن في وقت قصير وبطريقة غير شرعية.

وحسب تقرير التنمية في العالم لسنة 1996 الصادر عن البنك الدولي فإن الفساد هو استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية.

أما تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2007 فقد عرفه بأنه سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصلحة خاصة.

[1]- بن سويح خديجة : النظام القانوني للاستثمار في الجزائر " بحث لنيل شهادة الماجستير فرع قانون المؤسسات"، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007- 2006، ص 78، 79.

كذلك يأتي في مقدمة ذلك الرشوة و اختلاس المال العام واستعمال النفوذ لتحقيق أغراض شخصية، وما الفساد إلا صورة واضحة عن انعدام الشفافية في الجزائر التي لا تزال تعاني من مشكل الرشوة والمحسوبية

والتعسف في استعمال السلطة، بحيث أنه كلما كانت المعلومات والشفافية واضحة في معاملات الهيئات المكلفة بذلك كلما قلت نسب الرشوة و الفساد وكان من الدواعي المحفزة على الاستثمار الأجنبي.

ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي بصورة سلبية على حد سواء باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر مقابل قيام الموظف بالخدمة القانونية المكلف بها أو الإسراع فيها، وبالتالي امتصاص جزء من أرباح المستثمر.[1]

وحسب المسح الذي قام به البنك الدولي وشمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003، فإن حجم الرشاوى المقدرة المدفوعة هو 75 في المائة، ومتوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر ب 8.6 بالمائة لأجل هذا كله ونظرا للتوصيات التي تلقتها الجزائر لمكافحة الفساد، خصوصا بعد تبني الأمم المتحدة لاتفاقية مكافحة الفساد، فقد سارعت الجزائر هي الأخرى إلى تبني إجراءات لمكافحة الفساد والقضاء على مصادره وذلك بموجب قانون لمكافحة الفساد لسنة 2006 وعقوبات لمكافحة جميع أشكال الفساد داخل الإدارة الجزائرية، ولكن رغم ذلك بقي حجم الفساد في الجزائر كبيرا مقارنة مع نظيراتها، وهذا ما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي بل يؤدي إلى انحساره بسبب النتائج السلبية التي تترتب عنه خصوصا من ناحية الأعباء الإضافية الناتجة عنه.

ويلاحظ أن أسباب الفساد تتعدد وتختلف من بلد لآخر، ولكن انتشاره يزداد للأسباب المباشرة التي تخص سيادة بعض القوانين المسنونة والصلاحيات الممنوحة للموظفين في إعطاء التراخيص المختلفة والوثائق، وعدم وضوح النظام الضريبي وعدم شفافية القوانين والإجراءات الضريبية ومنحها صلاحيات كبيرة مع غياب الرقابة، وهناك أيضا ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية التي تغري الموظفين الطامعين إلى جني الأرباح الطائل.

وهناك أيضا أسباب غير مباشرة منها انخفاض دخل الموظفين واستعانتهم بالرشوة لزيادة أجورهم، كما أنها تتعلق بدور الحكومة في الرقابة خصوصا من خلال الجهاز القضائي، فإذا قامت بدورها على أكمل وجه لم يتسنى للموظفين القيام بعمليات غير شرعية والعكس إذا لم تقرر بدورها وجدت ثغرة للرشوة والاختلاس والعمليات غير الشرعية.

[1] قانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد.

كما أن القوانين والتشريعات الخاصة بالفساد في البلدان النامية غير واضحة وتفسر بطريقة خاطئة، بالإضافة إلى أن الاضطراب السياسي و الأمني له دور كبير في تفشي الفساد وقلة الشفافية وبالتالي انحسار الثقة في مؤسسات الدولة والحكومات الناشئة التي يفترض أن تحمي استقرار الدولة واستمرارها.

كذلك يعد عدم وجود نظام مصرفي قوي وشفاف يسمح بالقيام بالمعاملات المالية القانونية كالتحويل وتقديم القروض والقيام بعملية الصرف دون قيد، وقدرة هذا النظام على منع القيام بالمعاملات المالية المشبوهة مثل غسيل الأموال والتحويلات غير القانونية يعد سببا من أسباب الفساد[1].

إن الإدارة هي الصورة المعبرة عن مدى تقدم أو تخلفها، وهي تستمد قوتها وصلابتها من قوة وصلابة الدولة، كما تستمد عجزها من عجز الدولة، فالدولة القوية المتحضرة تنتج بلا لاشك إدارة مطابقة لها في القوة والحضارة، وكذا فإن الدولة المتخلفة لابد وأن تنتج إدارة متخلفة وبالية.

إن الجزائر من الدول التي عانت ولا تزال تعاني من التعقيدات وعدم الفعالية الإدارية، وأن الخطابات باسم الإدارة الديمقراطية والمبادرة الفردية تبقى شعارات غامضة وغير صحيحة ومفزعة من محتواها الحقيقي .

المطلب الثاني: الصعوبات الاقتصادية

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتوفير الشروط المحفزة والمسهلة لانسياب الاستثمارات الأجنبية يبقى إدخال هذا العنصر في الاقتصاد الوطني غير محققا، فمن جهة نسبة تحقيق أو إنجاز المشاريع الموعود بها ضعيفة جدا، ومن جهة أخرى فإن كثرة زيارات وفود رجال الأعمال الأجانب وتصريحاتهم المؤكدة على مدى اهتمامهم بإمكانيات البلاد لا تخفي ترددهم في تجاوز هذه المرحلة، بحيث لا تزال إلى حد اليوم مجموعة من العراقيل والحواجز التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، ومن أجل تجاوز هذه الحواجز يجب النهوض بثلاث قطاعات والتي تتمثل في :

- إصلاح القطاع البنكي ومراقبة الصرف
- تحسين الوضع الأمني في البلاد
- تخفيف الإجراءات الجمركية والإدارية

[1]- وصاف سعيدي، آليات معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي في البلدان النامية مع التركيز على حالة الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقره بومرداس، نوفمبر، 2006، ص 1-2.

الفرع الأول: مشكل النمو الاقتصادي

يمثل معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، حيث كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة وزيادة قدرتها على جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية. وتهدف الدول النامية إلى زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتهيئة الظروف الملائمة لجذب رؤوس الأموال لإقامة مشروعات تنموية باعتبارها حجر الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق طفرة في معدلات النمو الاقتصادي[1]، وتحسين مستوى المعيشة، وحل مشكلة الفقر والبطالة وما يترتب عليها من أثار اجتماعية.. إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تعترض الوصول إلى الهدف، وترجع إلى عدة عوامل تتعلق بمناخ الاستثمار، والبنية التحتية، وكذلك التشريعات المنظمة للاستثمار، وسعر صرف العملة المحلية، فضلا عن عوامل إدارية و إجرائية، ويمكن

استعراض أبرز هذه العوامل على النحو التالي:

– عدم توفر البنية التحتية في بعض الدول النامية كالكهرباء والمياه وشبكة الطرق والسكك الحديدية، فضلا على الموانئ والمطارات، وهي أمور حيوية لإقامة المشروعات الاستثمارية المختلفة.

– انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بسبب الظروف الاجتماعية التي تسود في بعض الدول، الأمر الذي يؤثر على هامش ربح المشروعات بسبب ضعف التسويق الداخلي لمنتجاتها.

– عدم استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار وكثرة التعديلات عليها وعدم وجود قانون موحد ينظم الاستثمار، الأمر الذي يؤثر على ثقة المستثمرين في المناخ السائد وصعوبة التعامل مع التشريعات القائمة ومن ثم الإحجام عن المخاطرة برؤوس الأموال في تلك الظروف غير المستقرة.

– عدم توفر قواعد بيانات دقيقة عن الاقتصاد الوطني والخريطة الاستثمارية التي توضح فرص الاستثمار المتاحة في شتى أنحاء القطر.

– إلى جانب ما تقدم فإن حجم الإعفاءات الضريبية والجمركية والضمانات المقدمة للمشروعات من أهم العوامل المؤثرة في تدفقات رؤوس الأموال، إذ يلاحظ أن بعض الدول تتحفظ في هذا السياق ولا تتيح حوافز وضمانات استثمار كافية، لذلك يخشى أصحاب المشروعات من المجازفة في ظل المناخ غير الملائم.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، - دراسة للآثار المحتملة لاتفاق التريمز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية-، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، دون ذكر السنة، ص 1790، 1791.

– إن كثيرا من دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لا تتصف بالدقة والموضوعية دونما اعتبار لكثير من الجوانب الفنية والتسويقية، فهي إما أن تفرط في التفاؤل أو تميل إلى التحفظ، فيفاجأ أصحاب المشروعات بنتائج على أرض الواقع تغاير ما ورد في الدراسة.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الاقتصاد الجزائري ومنذ منتصف الثمانينات وحتى منتصف التسعينات قد تعرض إلى العديدة من الصدمات الداخلية والخارجية وإلى الكثير من الاضطرابات وعدم الاستقرار والتي أثرت تأثيرا مباشرا وسلبيا على مسيرة الاقتصاد ومعدلات نموه، فكان من الطبيعي أن تتباطأ معدلات النمو الحقيقية. لهذا كان عدد المستثمرين قليلا جدا خلال هذه الفترة لأن الحواجز الاقتصادية كانت مترديه جدا.

الفرع الثاني: مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي

منذ المرحلة الانتقالية تواجه عملية الاستفادة من التمويل عراقيل مرتبطة أساسا بتشكيلة النظام المالي والبنكي للجزائر والذي يخضع ل :[1]

سيطرة عالية للدولة وعدم تحرر البنوك والمؤسسات المالية من نفوذ وأثر الدولة، بالإضافة إلى هذا هناك قيود تعيق تأهيل القطاع البنكي والتي تتمثل في[2]:

– محدودية التشريعات المصرفية سواء من الناحية التقنية أو من الناحية القانونية.

– نقص الكفاءة المهنية لدى الموظفين البنكيين خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر.

– تأخر كبير في الأساليب والتقنيات الحديثة في مجال الإدارة والتعامل مع المعلوماتية.

– رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.

– شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها، حيث تبحث دائما عن ضمانات لأموالها تفوق قدرة المستثمر والتي عادة ما تكون في شكل رهن رسمي للعقارات المبنية أو غير المبنية ، الأمر الذي أدى إلى تعليق الكثير من الملفات بسبب الضمانات التعجيزية المطالب بها.

ورغم وضع إطار قانوني وتنظيمي يهدف إلى تحسين المحيط النقدي المالي، يبقى النظام البنكي من أهم العوائق التي تواجه المستثمرين الأجانب وذلك نظرا لعدة أسباب منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك

[1] عمار عماري وسعيدة بوسعدة، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 14 و 15 نوفمبر 2005، ص: 224.

[2] - فاطمة بن عبد العزيز، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005، ص 509.

التجارية وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار وعدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطرة أدى إلى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى عدم انسياب الاستثمارات الأجنبية.

إن وجود نظام مصرفي قوي وشفاف يسمح بالقيام بالمعاملات المالية القانونية كالتحويل وتقديم القروض والقيام بعملية الصرف دون قيد وقدرة هذا النظام على منع القيام بالمعاملات المالية المشبوهة مثل غسيل الأموال والتحويلات الغير قانونية.

فالإدارة الاقتصادية الفعالة تسمح بالتنبؤ بمستقبل اقتصادي في البلد وهذا ما يجعل المستثمر في أمان بأن قواعد اللعبة لا تتغير في المستقبل بدون مبرر.

كذلك يعتبر تمويل الاستثمار مسألة مهمة بالنسبة للمستثمر خصوصا الأجنبي الذي يجازف بالاستثمار في الدولة المضيفة، ويبحث عن مختلف الوسائل التي تساعده في تمويل استثماره سواء من الداخل أو من الخارج إلى جانب الأموال التي جلبها معه، وبالتالي فإن ضعف النظام التمويلي للاستثمار في الدولة المضيفة، وعدم توفر آليات دولية تساعد على الاستثمار في تلك الدولة تعتبر عائقا مهما في وجه المستثمر[1]، ويظهر هذا من خلال عنصرين أساسيين :

أولا: ضعف الأنظمة التمويلية للاستثمار الأجنبي، بحيث يعتبر صعوبة الوصول للقروض البنكية المشكل الأكبر بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فتمويل الاستثمارات يعاني من بطئ شديد وصعوبات في الحصول على القروض خصوصا بالنسبة للمؤسسات الجديدة.

ثانيا: قلة الإعانات والمساعدات المالية الداخلية والدولية، إن حجم المساعدات والإعانات المالية التي تتلقاها الاستثمارات في الجزائر قليلة جدا ولا يمكن لها أن تحقق أو تغطي مقدار الاحتياجات التي يحتاجها المستثمر الأجنبي أو الوطني على حد سواء.

الفرع الثالث: مشكل العقار

من الضروري لأي مستثمر يريد إنجاز استثمار دائم أن يمتلك الأرض التي سيقيم عليها مشروعه، حيث أن ذلك يجنبه تكاليف إضافية والتي تتمثل في تكاليف الكراء، والتعويضات المدفوعة لصاحب الأرض، وسيضمن لنفسه حرية استغلالها تبعا لمتطلبات الاستثمار، كما سيبعده ذلك عن الخلافات القضائية التي قد تنشأ من تعدد

[1] عمار عماري وسعيدة بوسعدة، مرجع سبق ذكره، ص 233

الملاك(مالك الأرض، مالك الإنجاز الاستثماري..)، أي بعبارة أخرى سيدعم بذلك ملكيته للمشروع، ومنه فهو عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين.[1]

لقد طرح في الآونة الأخيرة مشكل العقار في الجزائر بحدة، إذ نجد أن مشكل العقار يعتبر من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين وذلك بالرغم من القوانين والتشريعات التي أصدرت لتسهيل الحصول عليه ولتهيئة المناطق الصناعية وتخصيص المساحات للمستثمرين وضمان كل من السلطة والنصوص التشريعية إمكانية الحصول على العقار، لدرجة أن الكثير من رجال الأعمال اعتبروه المشكل الأول، فيكون المشكل سواء في غياب أرض في المنطقة المقصودة بالاستثمار، أو جهل من المالك الأصلي للأرض، فيصعب على الهيئات العمومية المكلفة بالملفات العقارية منح عقد الملكية، أو يمنح العقد الذي سرعان ما يقع موضع تنديد من قبل الطرف الذي يدعي أنه المالك الأصلي، ويحتوي هذا العقار على:

- أصول غير مستغلة لمؤسسات عمومية نشطة.

- أراضي و أصول متاحة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

- أصول الإقامة للمؤسسات العمومية المنحلة، أو المشاريع المتوقفة والتي تتشكل من أراضي وقيم عقارية تتمثل في أراضي صناعية، بنايات التخزين، مستودعات ومرتكزات اجتماعية ومباني إدارية.

فالمشكل المطروح لا يتمثل في عدم وجود عقارات، ولكن في عدم الاستغلال الكامل للعقارات الموجودة، حيث تظهر نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر أنه يوجد هناك عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، منها حوالي 60 في المائة من الأراضي المتواجدة في مناطق النشاطات و 15 في المائة من العقارات المتواجدة في المناطق الصناعية وهذا يعني أن حوالي 30 في المائة من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة.[2]

ويمكن تفسير هذا المشكل بعدة معطيات أمها ما يلي:

- غياب سجل كامل للأراضي ومخطط عمراني صحيح، وذلك رغم جهود الدولة لإحصاء الأراضي حيث أن واقع المعلومات المتعلقة بها يمنع من وضع رصيد واف حيث أن الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يعتبرون أن الفوضى تعم مكاتب السجل العقاري، والنتيجة أنه في كثير من الحالات لا يمكن إعطاء ضمان للمستثمر الذي اشترى أرضا بأنه لن يواجه تنديد من يدعي ملكيتها، هذا إن لم تتجنب السلطات توزيعها لتفادي مثل هذه المشاكل،

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص: 129

[2] فوزي عبد الرزاق، إشكالية تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر في ظل التحولات الراهنة، مجلة العلوم الإنسانية مجلة علمية محكمة نصف سنوية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد السادس والعشرون ، ديسمبر 2006، ص: 187.

ومن جهة أخرى يساهم غياب مخطط عمراني صحيح في بعض المناطق في تجميد الاستثمارات بها كون أنه يصعب على المسئولين تنظيم وتسيير إقليمهم بما يخدم المصالح الاقتصادية للمنطقة.

– عدم توزيع صريح للاختصاصات، مما أدى إلى وجود تداخل في الصلاحيات ومصادر القرار وبالتالي تعدد الإجراءات والنصوص القانونية، وغياب المصداقية الحقيقة لقرار المنح، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على عقار لإنجاز المشروع في غياب تهيئة الأراضي، وجمود العرض حيث أن نحو 40 بالمائة من المؤسسات تبحث عن أراضي صناعية لإقامة مشاريعها.

– التشريعات المتعلقة بالعقار تعرقل المستثمرين الأجانب حيث كشف تقرير أعده مكتب الاستشارة البريطاني " أوكس فورد بيزنس غروب "، أن إستراتيجية الجزائر في جلب الاستثمارات الأجنبية لا زالت بحاجة إلى تحسين، وأرجع التقرير هذا الوضع إلى الصعوبات التي تواجه المستثمر على مستوى العقار، وذلك بالرغم من المبلغ المالي المعتبر الذي رصدته الحكومة الجزائرية في سنة 2005، في إطار دعم النمو والمقدر ب 60 مليار دولار، وأوضح التقرير أن سوق العقار في الجزائر مزال يعاني من مشاكل مازالت عالقة بسبب غلائه وكذا قلته وذلك بالرغم من وصول نسبة النمو في قطاع البناء 07 بالمائة منذ سنة 2002.

– عدم وفرة الأراضي الصناعية، وغياب تسيير المساحات الصناعية.

كل هذا جعل من مشكل العقار الصناعي أحد أهم معوقات الاستثمار في الجزائر على الرغم من شساعة البلد وتنوع ميزات المناطق.

إن مشكل العقار يقود إلى عراقيل أخرى تتمثل في عدم الحصول على رخصة البناء بدون وجود عقد ملكية، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على قروض بنكية، لأن البنك يفرض الرهن في حالة عدم وجود ملكية واضحة للعقار، إذ لابد من معالجة هذا المشكل عن طريق قاعدة تشريعية واضحة تبين بوضوح مركز واحد لقرار المنح وتبين الإجراءات اللازمة للحصول على العقار من أجل إزالة الغموض عن هذا المجال، ويجب أيضا توفير تسهيلات كبيرة للحصول عليه، وهذا بتسهيل المعاملات الخاصة بامتلاكه أو إيجاره أو التنازل عليه ويجب تبسيطها والإسراع بها لربح الوقت، وأن تكون بأسعار تشجيعية وبإجراءات مبسطة[1].

[1] صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 2، 3.

المطلب الثالث: الصعوبات المالية والسياسية

من الناحية السياسية يمكن لنا أن نشير إلى الجانب الأمني ودوره الفعال في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث تعتبر الأخطار الأمنية من المؤثرات الأساسية في برامج مناخ الاستثمار، حيث أن ضعف الاستقرار السياسي يجعل المستثمرين يقومون بتقليص استثماراتهم أو الانسحاب الكلي من الساحة الاستثمارية.

الفرع الأول: مشكل السوق الموازية

تعتبر السوق من أهم مخاوف المستثمرين الأجانب، وذلك بعدم وجود تنافس نظرا لما مرت به الجزائر من أزمات ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل :

من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.[1]

كما أن الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني.

الاستثمار الأجنبي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وخاصة المشاركة، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

إضافة إلى الأسباب السابقة يمكن إرجاع انخفاض الاستثمارات الأجنبية إلى عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة وهذا لوجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي أن يستمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق، وهذا الموضوع حساس يجب التعامل معه.

نقول أن هذا المشكل الذي تحدثنا عنه يمثل خطرا على المستثمر هذا لأن السوق لعبت دورا مهما في الاقتصاد الوطني، حيث أن هناك تقديرات تشير إلى أن حجم السوق الموازية يساوي 10 مليار دولار سنويا وهي توظف حوالي مليوني شخص، فهذا من شأنه أن يؤثر على المنافسة بشكل عام.

[1] ساعد بوراوي: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق ، ص 151، 152.

الفرع الثاني: مشكل البنية التحتية

يعتبر توفير بنية أساسية وكافية من كهرباء ومياه وصرف صحي وطرق وموانئ ومطارات وشبكة اتصالات هو أساس عملية التنمية من ناحية وأحد الشروط لاستقطاب الاستثمار الأجنبي من ناحية أخرى، ونسجل ضمن هذا الإطار نقص وتخلف بعض الهياكل والبنيات الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والمياه والطاقة ...الخ، إذ تعاني الجزائر من قصور واضح في توفير مثل هذه الخدمات، حيث أن طموحات المستثمر الأجنبي تكمن في إيجاد خدمات البنيات التحتية المتوفرة بالكم والكيف، حيث أن البنية التحتية تساعد المستثمر على إقامة مشروعه على مرتكزات وأسس اقتصادية سليمة وواضحة. فعلى العكس من ذلك فإن عدم توفر هذه البنى له تأثير واضح في إحجام المستثمرين على إقامة مشروعاتهم وإعاقة تنفيذها في المواعيد المحددة، وما قد ينجر عن ذلك في ضعف المردود الاستثماري من خلال زيادة التكاليف، وفي نهاية المطاف التأثير على إمكانية النجاح الخاصة بالمشاريع بل وعلى حتى إمكانات استثمارها.

الفرع الثالث: مشكل الموانئ

تعتبر الموانئ إحدى الحلقات الأساسية والفاعلة في المنظومة التجارية، خاصة حركة السلع من وإلى داخل الوطن، وإذا كانت عملية الاستثمار سواء كان محلي أم أجنبي تعتمد أساسا على حركة السلع والمواد من خلال عمليات الاستيراد والتصدير، فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية خاصة في الوقت الحالي[1]، ومن هذه المقاييس :

- توفير البنية التحتية التي توفر عمل الميناء.
- التسليم في الوقت المحدد للحاوية وعدم التوقف عن العمل.
- التحكم في إرساء السفن.

وإذا كانت إحدى عوامل نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي تتوقف على مدى احترام وتوفير الموانئ للمقاييس الدولية، فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس، حيث وجهت لها عدة انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية، فمثلا يستقبل ميناء الجزائر حوالي 80 بالمائة من واردات الجزائر، وهو يعرف انتقادات شديدة من قبل المستثمرين الذين يرون في عدم

[1] منصوري زين: واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص، 14

اشتغاله بصفة طبيعية عائقا يحول دون الاستثمار، ناهيك عن توقفه ليلا. حيث نجد مختلف المتعاملين يشتكون مرارا من بطئ عملية تسريح السلع التي تستغرق في بعض الأحيان عدة شهور.

وفي الأخير يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل اجتماعية، وسياسية، وكذا مشاكل إدارية متمثلة في الفساد والبيروقراطية والضعف في التسيير، وخاصة الجهاز البنكي والمصرفي الذي يقع عائقا أمام الاستثمارات عموما والاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا، لذلك ينبغي تدارك هذه المشاكل والقضاء عليها، من أجل النهوض بترقية وتدعيم هذه الاستثمارات وجعلها في المستوى اللائق بها.

المبحث الثاني: مكانة الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لقياس عوائق الاستثمار

لمعرفة حجم العوائق والحواجز التي تعترض الاستثمار الأجنبي في الجزائر ارتأينا الرجع إلى عدة تقارير تعدها هيئات دولية وإقليمية متخصصة في مجال الاستثمار، تعني بمتابعة وتيرة الاستثمار الأجنبي والداخلي في الدول، وتحدد مناخ الاستثمار في كل منها بناءا على عدة مؤشرات تقيس كل عائق على حدى، وترتب كل دولة بالاستناد إلى عدة بيانات.

ومن أهم التقارير في هذا المجال، التقرير السنوي للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية حول بيئة أداء الأعمال في العالم، وتقرير الاستثمار العالمي الصادر سنويا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكذلك تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى غير ذلك من التقاري[1]ر.

لهذا سنتطرق في هذا المبحث لأهم المؤشرات المعتمد عليها لقياس عوائق الاستثمار في الدول خصوصا التي لها علاقة بالإجراءات القانونية و التنظيمية، ثم نحدد بعد ذلك وضع وترتيب الجزائر ضمن هذه المؤشرات وبالتالي مناخ الاستثمار فيها.

المطلب الأول : أهم المؤشرات الدولية لقياس عوائق الاستثمار

لتقدير مناخ الإستثمار في أي دولة تلجأ بعض الهيئات إلى إصدار مؤشرات إحصائية دالة للمستثمرين على حالة بيئة الأعمال في تلك الدول حيث تدخل في حسابات رجال الأعمال وصانعي القرار، وذلك بالاستفادة من مدلولاتها التأشيرية الهامة، وغالبا ما تكون سببا في إحداث التغييرات في السياسات الاستثمارية في بعض الدول، بحيث نذكر من هذه المؤشرات ما يلي:

[1] - عبد الحميد برحومة، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها- إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر لفترة: 1994 -2004، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2007، ص، 201، 202.

الفرع الأول: مؤشر الحرية الاقتصادية

يتم إعداد هذا المؤشر منذ سنة 1995 من طرف معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت، وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية، فبعدما كان عدد الدول الداخلة في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية منها الجزائر، أصبح عدد الدول المصنفة في هذا المؤشر 183 دولة حسب آخر التقارير لسنة 2010/2009[1]. ويستند هذا المؤشر إلى 10 عوامل تشمل:

– السياسة التجارية: يقاس هذا العامل من خلال المتغيرات الفرعية التالية: معدل التعريفة الجمركية المرجح، مدى وجود الحواجز غير الجمركية، والفساد في الخدمة الجمركية.

– العبء المالي للحكومة (وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة): ويقاس من خلال الهيكل الضريبي للأفراد والشركات، والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

– درجة تدخل الحكومة (حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد):

ويقاس من خلال المتغيرات الفرعية التالية: الاستهلاك الحكومي كنسبة من حجم الاقتصاد، الملكية الحكومية للأعمال والصناعات، الناتج الاقتصادي المتأتي من الحكومة، وحصة عائدات الحكومة من الشركات المملوكة للدولة.

– السياسة النقدية(مؤشر التضخم): يقاس من خلال معدل التضخم لعدة سنوات .

– تدفق الاستثمار الأجنبي: يقاس هذا المؤشر من خلال المتغيرات التالية: القيود على الملكية الأجنبية للأعمال، القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، المساواة في المعاملة بحكم القانون لكل الشركات الأجنبية والمحلية، القيود على تحويل الأرباح للخارج، مدى توفر التمويل المحلي للشركات الأجنبية.

– وضع القطاع المصرفي والتمويل ويقاس من خلال المتغيرات الفرعية التالية: ملكية الحكومة للبنوك، مدى وجود القيود على إمكانية فتح فروع للبنوك الأجنبية، الأنظمة الحكومية، ومدى الحرية في تقديم كافة أشكال الخدمات المالية.

[1] عبد الحميد برحومة، مرجع سبق ذكره، ص، 202.

– مستوى الأجور و الأسعار: ويقاس من خلال قوانين الحد الأدنى للأجور، الدور المعطى للحكومة في وضع الأجور، ومدى تحديد الأسعار من قبل الحكومة.

– حقوق الملكية الفردية: ويقاس من خلال المتغيرات الفرعية التالية: مدى ضمان وحماية الملكية الخاصة قانونيا، استقلالية النظام القضائي عن التأثير الحكومي، فساد القضاء، والتأخير في إصدار الأحكام القضائية.

– التشريعات والإجراءات الإدارية: ويقاس من خلال المتغيرات الفرعية التالية: متطلبات الترخيص لمزاولة الأعمال، مدى سهولة الحصول على رخصة لمزاولة الأعمال، البيروقراطية، قوانين و أنظمة العمل، والأنظمة الخاصة بالبيئة وحماية المستهلك وسلامة العامل.

– أنشطة السوق السوداء: ويقاس من خلال المتغيرات الفرعية التالية: مدى انتشار التهريب، مدى وجود القرصنة في مجال حقوق الملكية الفكرية، الإنتاج الزراعي المطروح في السوق السوداء، الإنتاج من الصناعات التحويلية المطروح في السوق السوداء، خدمات النقل المطروحة في السوق السوداء، والعمالة المعروضة في السوق السوداء[1].

تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، وفق مقياس رقمي يتراوح بين 1 إلى 100 حسب الدليل الجديد للمعهد، ومن ثم يمكن تقييم الحرية الاقتصادية كما يلي:

- (80– 100) يدل على حرية إقتصادية كاملة.
- (70 – 79.9) يدل على حرية إقتصادية شبه كاملة.
- (60– 69.9) يدل على حرية إقتصادية متوسطة.
- 50– 59.9) يدل على حرية إقتصادية ضعيفة.
- (00– 49.9) يدل على حرية إقتصادية معدومة.

يظهر أن لهذا المؤشر أهمية كبيرة في قياس حجم العوائق التي يواجهها المستثمر الأجنبي، والتي تؤثر على حريته، وذلك بالنظر للمتغيرات الكثيرة التي يعتمد عليها في ترتيب الدول، والتي تغطي تقريبا جميع مراحل وخطوات الإستثمار، وكما انه يعتمد على تقارير مؤسسات أخرى متخصص لتقيم بعض عناصره مثل تقرير البنك العالمي حول سهولة أداء أعمال ،وكذالك تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن منظمة الاونكتاد، وهذا ما يجعل منه

[1] محمد مسعود خليفة الثعيلب وخالد أحمد كاجيجي، الإستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد، التمويل الخارجي المباشر ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر والإمارات العربية المتحدة، 2006، ص،5.

مؤشرا أكثر شمولية ودقة ،ويمكن القول حسب رأينا انه كلما كان ترتيب الدولة في هذا المؤشر أفضل كلما دل ذلك على قلة العراقيل التي يواجهها الإستثمار و بالتالي تحسن مناخه في ذلك البلد، والعكس صحيح.

الفرع الثاني : مؤشر الشفافية

يصدر سنويا عن منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية أو مؤشر النظرة للفساد وذلك منذ سنة 1995 أي بعد سنتين من تأسيس المنظمة، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، وذلك بناء على تصنيف 180 دولة[1].

يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة (مجموعة دولية من رجال الخبراء) تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين :

- الصفر (0) الذي يعني درجة فساد عالية.

-مابين الصفر(0) و 10 مستويات متدرجة من الشفافية (النظرة للفساد)

- 10 الذي يعني درجة شفافية عالية.

الفرع الثالث: مؤشر بيئة أداء الأعمال

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات المتخصصة في قياس عوائق الاستثمار في الدول، وقد استحدث مؤشر البيئة(سهولة) أداء الأعمال في قاعدة بيانات تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004، وهو مؤشر مركب الدولية يتكون من عشر مؤشرات فرعية تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال.

يقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف وضع أسس للتقييس، والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، ويغطي المؤشر حاليا 183 دولة شملها تقرير بيئة أداء الأعمال لسنة 2010.

[1] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

كما يعد تقرير وسيلة فعالة تساعد البلدان النامية على تحديد الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال، حيث يسمح لصناع السياسات ومتخذي القرارات بمقارنة الأداء التنظيمي لدول ما مع دول أخرى والإستفادة من أفضل الممارسات العالمية وتحديد أولويات الإصلاح [1].

يركز تقرير بيئة أداء الأعمال على عشر مجالات ويهدف على وجه التحديد إلى قياس الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشئات الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم حسب عشر مؤشرات فرعية التي تكون في مجملها مؤشر سهولة أداء الأعمال، تشمل بدء النشاط التجاري(تأسيس المشروع) ، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الإئتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق النشاط (المشروع).

ويتم ترتيب الدول على أساس متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة دل ذلك على سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح، أي عند ارتفاع المؤشر فهذا يعبر عن صعوبة أداء الأعمال مما يعني أن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية، وبالتالي أن عددا قليلا من المستثمرين سوف يتمكن من تنفيذ هذه الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف.

وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب الدول في كل مؤشر فرعي يتم بالاعتماد على بعض الأمور تشمل على سبيل المثال ما يلي:

- عدد الإجراءات المطلوبة لإتمام مرحلة ما من المشروع.
- الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات .
- تكلفة إنجاز هذه الإجراءات.

بحيث أن تحسن ترتيب الدولة في مؤشر ما مرتبط بهذه الأمور فكلما كان وضعها أفضل كلما كان ترتيب الدولة في ذلك المؤشر أفضل والعكس صحيح.

ورغم أهمية هذا المؤشر إلا أنه يؤخذ عليه أنه لا يقيس جميع أوجه بيئة أداء الأعمال التي تهم الشركات أو المستثمرين، أو جميع العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية فهو لا يأخذ بعين الإعتبار مثلا العوامل المتعلقة بالأمن واستقرار الاقتصاد الكلي، والفساد ومهارات العمل لدى السكان، كما أنه لا يركز على الإجراءات الحكومية

[1] عماري عمار وبوسعدة سعيدة ، مرجع سبق ذكر، ص: 235.

الخاصة بالإستثمار الأجنبي، كما لا يغطي التقرير جميع الإجراءات الحكومية أو أهدافها في أي بلد فهو لا يقيس سوى عشر(10) مراحل فحسب من دورة حياة الشركة من خلال عشر مجموعات كما أن هذه المجموعات لا تغطي كافة جوانب الإجراءات الحكومية في المجال المعني.

وبالنظر لأن هذا المؤشر غير كافي لوحده لتقييم جميع جوانب الإستثمار الأجنبي في الجزائر فلا شك أن الإعتماد على مؤشرات أخرى تهتم بجوانب أخرى ستمكننا من التعرف بشكل أفضل على معظم العراقيل التي تواجه الإستثمار الأجنبي في الجزائر وبالتالي تحديد مناخه[1].

الفرع الرابع: مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي

تم وضع هذا المؤشر لأول مرة من طرف أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الإستثمار العالمي لعام 2001 ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل، و في تقرير سنة 2002 تم تطوير هذا المؤشر ليصبح مؤشرين مقارنيين: الأول مؤشر الأداء للإستثمار الأجنبي الوارد، والثاني مؤشر الإمكانات للإستثمار الأجنبي الوارد.

مؤشر الأداء يقيس أداء الدولة الفعلي من خلال حساب نصيب الدولة من إجمالي الاستثمار المباشر على مستوى العالم، أما مؤشر قياس الإمكانات، فهو المؤشر الذي يعول على إمكانات الدولة الفعلية والتي من خلالها يمكن للدولة جذب المزيد من الاستثمارات.

وهذا المؤشر يعتمد على قياس مستوى مجموعة من العوامل بالدولة المضيفة للاستثمار منها العوامل السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.

وهذه العوامل أجملها التقرير العالمي في محددات رئيسية تتمثل في :

– الإطار السياسي للإستثمار الأجنبي المباشر، والذي يشمل الاستقرار السياسي الاقتصادي، القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار، والتعامل مع الأجانب وسياسات المنافسة والدمج والتملك، وسياسة الخصخصة.

تسهيل الأعمال كالترويج للاستثمار، وحوافز الاستثمار، والكفاءة الإدارية، وخدمات ما بعد الاستثمار مثل التحكيم بدلا من التقاضي البطيء، أو تسهيلات تحويل الأرباح، أو الحفاظ على مستوى من الإستقرار التشريعي...إلخ.

[1] بعلوج بولعيد، تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مرجع سبق ذكره ،ص: 7.

– محددات اقتصادية، والتي تتوقف على حسب الإستراتيجية الاستثمارية للشركة، وما إذا كان هدفها خدمة السوق بالدول المضيفة، أو أنها تبحث عن موارد. لاستنزافها، أو أنها تبحث عن الكفاءة والتكلفة[1].

دليل المؤشر: ووفق مؤشر الأداء فحصول الدولة على معدل واحد(1) فما فوق يعني انسجام قوتها الإقتصادية مع قدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الإستثمارات الأجنبية وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الإستثمارات.

ووفق مؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين صفر(0) و واحد(1) ويحتسب من الفرق بين قيمة المتغير في القطر وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير.

ومن مقارنة وضع البلدان وفقا لمؤشري الأداء و الإمكانات يتم تصنيفها ضمن إحدى المجموعات التالية:

– مجموعة الدول السباقة: تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع.

– مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها: وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض.

– مجموعة الدول ما دون إمكاناتها: وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع.

– مجموعة الدول متدنية الأداء : وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض و مؤشر إمكانات منخفض أيضا.

المطلب الثاني: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الدولية السابقة

بعد أن تعرفنا على بعض المؤشرات الدولية المهمة التي تستعمل لقياس عوائق الإستثمار في بلد معين والهيئات التي تصدرها، سنتطرق في هذا المطلب إلى ترتيب الجزائر في هذه المؤشرات، والذي يمكن من خلاله الوقوف على حقيقة ووضع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، ومدى العوائق التي يواجهها وحجمها، وبالتالي تحديد مناخ الإستثمار هل هو مشجع أم معرقل من خلال الترتيب الجيد أو السيئ في هذه المؤشرات[2].

الفرع الأول ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الإقتصادية

يظهر ذلك من خلال تقارير الحرية الإقتصادية المتتالية أن الجزائر أن الجزائر، ورغم الإجراءات المتخذة لدعم الحرية الإقتصادية بدءا من إقرار حرية التجارة والصناعة كمبدأ أساسي في دستور 1989 المعدل سنة 1996، وصولا إلى الأمر 01–03 المتعلق بتطوير الإستثمار الذي أكد على ذلك بإقراره لحرية الإستثمار، إلا أن

[1] محمد راتول ، محاربة الفساد في دول شمال إفريقيا بين الواقع وطموح مكافحته، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية ، كلية الحقوق والعلوم التجارية ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، نوفمبر 2006 ، ص:6.

[2] علي همال ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية، مخبر الدراسات الإقتصادية المغاربية، 2002 ،ص: 5.

الجزائر لا زالت تحتل مراتب متأخرة في مجال الحرية الإقتصادية على خلاف الدول الأخرى التي تحتل مراتب أفضل منها، فحسب مؤشر الحرية الإقتصادية العالمي لسنة 2010، صنفت الجزائر في المرتبة 105 من بين 179 دولة مصنفة في المؤشر بمعدل 56,9 وهذا بعدما كانت مصنفة في المرتبة 107 في سنة 2009 بمعدل 56,6، أي تقدمت بدرجيتن ولكن بقيت في تصنيف الدول ذات الحرية الإقتصادية الضعيفة على غرار دول الجوار التي سجلت فيها مستويات متدنية من الحرية ولكن أفضل من الجزائر مثل تونس، بمعدل 58,9 (في المرتبة 95) والمغرب بمعدل 59,2 (91)، وعلى عكس الدول الأوربية المتطورة التي سجلت فيها مستويات عالية من الحرية مثل الدانمارك (في المرتبة 9) وبريطانيا (11).

يظهر هذا الترتيب للجزائر مستوى متأخر من الحرية الإقتصادية وبالتالي حرية الإستثمار كذلك، رغم الجهود المبذولة في سبيل دعمها من خلال بعض النصوص القانونية انطلاقا من الدستور، ويبدو أن ذلك يعود إلى عدة عوامل ومتغيرات تدخل في قياس مؤشر الحرية الإقتصادية، قد سبق التطرق إليها إذ يمكن من خلال الرجوع لوضع الجزائر ومعدلها في كل عامل فهم أسباب ضعف الحرية الإقتصادية في الجزائر، وذلك بهدف ايجاد الحلول القانونية لها قبل الحلول الأخرى التي تأتي بعدها.

الفرع الثاني : ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية

لقد صنفت الجزائر ضمن أكثر البلدان الإفريقية فسادا، وحسب التقرير السنوي لسنة 2007 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية فقد جاءت الجزائر وكعادتها مثل بقية دول إفريقيا التي سجلت فيها أعلى مستويات الفساد في المرتبة 97 من بين 180 دولة دخلت في التقرير و بمعدل 3 نقطة (درجة فساد عالية) .

وقد تراجع ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تراجعا كبيرا مما يدل على تفشي الفساد وتراجع الشفافية أكثر من السنوات الأخيرة، حيث أصبحت في المرتبة 111 بحسب تقرير 2009، وهو نفس الترتيب الذي احتلته مصر، بينما احتلت تونس مركزا أفضل (65) وكذلك المغرب (89)، بينما سجلت دول الخليج مستويات أفضل من الشفافية مثل قطر التي جاءت في المرتبة (22) عالميا و الإمارات العربية في المرتبة (30).

يجدر الإشارة إلى أن القطاعات التي سجلت أعلى حالات الفساد هي قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع المياه والنقل وقطاع الصحة الذي يعيش فسادا لا نظير له[1].

وقد أرجعت المنظمة حسب تقرير 2009 الترتيب المتأخر في منطقة شمال إفريقيا إلى النزاعات وحالة اللااستقرار التي تميز المنطقة والتي أصبحت تعيق بشكل جدي الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وتستطرد قائلة أن

[1] - صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الإقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999، ص: 2، 3.

التهديدات التي تحيط بالبنية المؤسسية والسياسية في المنطقة تسلط الضوء جزئيا على الفجوة القائمة في الحكم الجيد في حين أن عوامل أخرى مثل قلة الشفافية و اللااستقرار و أموال النفط لا تزال تغذي الفساد.

وتقول المنظمة أن البلدان التي تعاني من بيئة سياسية وأمنية مضطربة مثل إيران والعراق تأتي في مقدمة الدول التي تقل فيها الشفافية وكذا ينتشر فيها الفساد، ويضيف التقرير قائلا أن البلدان المذكورة تواجه تحديات بناء مؤسسات متينة وشفافة مع اعتماد آليات ملائمة للمسائلة. في حين ترى أن بلدان أخرى مثل الجزائر والمغرب ومصر ينظر إليها على أنها لا تزال تعاني من درجة عالية من الفساد رغم أن حكوماتها تعلن محاربة الفساد بشكل مفتوح باعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية وقضية تعزيز النزاهة والمسائلة في القطاعات العامة والخاصة .

هذا وقد صرحت المنظمة في التقارير السابقة على أن الفقر له دور كبير في تفشي الفساد وانعدام الشفافية، بحيث أن هناك علاقة مطردة بين مستوى الفقر وتفشي الفساد في الدولة، فأكثر الدول التي ينتشر فيها الفساد هي الأكثر فقرا.

الفرع الثالث: ترتيب الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال

حسب التقارير السنوية الصادرة عن البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية للسنوات الأخيرة 2010، 2009، 2008، يظهر أن الجزائر لا زالت في مراتب متأخرة ضمن مؤشر بيئة أداء الأعمال، في حين تتصدر بعض الدول العربية المراتب المتقدمة مثل: قطر (37) والبحرين (18) في تقرير 2009، وهذا يعني أن هناك عراقيل كبيرة لا زالت تقف في وجه الإستثمار الأجنبي في الجزائر، حيث أنه حسب تقرير 2008 الذي يرصد سنة 2007 جاءت الجزائر في المرتبة 125 من بين 178 دولة يشملها التقرير، ثم في تقرير2009 تراجعت للمرتبة 134 من بين 183 دولة بعدما تم إضافة بعض الدول في قاعدة بيانات التقرير[1].

ورغم بعض الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال استخراج التراخيص، تسجيل الملكية، دفع الضرائب، إنفاذ العقود، والتي أدت إلى تسهيل ممارسة الأعمال بعض الشيء حسب تقرير بيئة أداء الأعمال لسنة 2010، إلا أنه لم تتحسن وضعية الجزائر بين الدول حيث تراجعت إلى المرتبة 136، لأن المشكل لا يبقى فقط في القيام بالإصلاحات، و إنما في مدى مساهمة هذه الإصلاحات في تحسين بيئة أداء الأعمال وجلب المستثمرين الأجانب بالمقارنة مع الدول الأخرى التي تقوم كذلك بإجراء الإصلاحات.

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000، ص: 11.

وهذا الترتيب في الحقيقة يعبر عن متوسط ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة، التي احتلت فيها الجزائر مراتب متأخرة، ويمكن من خلال التطرق لبعض هذه المؤشرات حسب تقرير سنة 2009 والأسس التي تعتمد عليها في الترتيب تفسير المستوى المتأخر للجزائر وفق ما يلي[1]:

أولا: مؤشر تأسيس الكيان القانوني (بدء المشروع) : ويرقب هذا المؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع وهي 14 إجراءا كالعادة، والوقت المستغرق لذلك وهو 24 يوما، والتكلفة التي تقدر ب 12,1 من متوسط الدخل القومي للفرد، مع الحد الأدنى لرأس المال وهو 31 بالمائة من متوسط الدخل القومي للفرد، مع الحد الأدنى لرأس المال وهو 31 بالمائة من متوسط الدخل القومي للفرد، فيظهر أن الجزائر تأتي في المرتبة 141، وقد تراجعت إلى المرتبة 148 في تقرير 2010، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على زيادة الصعوبات المرتبطة بإنشاء الشركات.

ثانيا: مؤشر استخراج التراخيص: يقوم كذلك برصد عدد الإجراءات اللازمة لإستخراج التراخيص اللازمة لبدء المشروع وهي 22 إجراء، والمدة اللازمة وهي 240 يوم ، والتكلفة التي تقدر ب 46,8 من الدخل القومي للفرد، واحتلت بذلك الجزائر المرتبة 113 تقدمت إلى المرتبة 110 في تقرير 2010 بعد إجراء بعض الإصلاحات في هذا المجال ورغم ذلك تبقى مرتبة متأخرة أيضا، بالنظر لكثرة الإجراءات والمدة التي تستغرقها مقارنة مع باقي الدول التي احتلت مراتب أفضل في هذا المؤشر.

ثالثا: مؤشر تسجيل الممتلكات: ويرصد أيضا 11 إجراءا، والوقت اللازم لإتمامها 47 يوما بتكلفة 7,1 من قيمة العقار، وبناءا على ذلك صنفت الجزائر في المرتبة 166 وهي مرتبة متأخرة جدا رغم تقدمها في تقرير 2010 إلى المرتبة 160 مما يدل على إجراء بعض التعديلات التي سهلت تسجيل الممتلكات، إلا أن ذلك يبقى غير كاف بالنظر لهذه المرتبة المتأخرة مقارنة مع دول الجوار والدول الأخرى.

رابعا: مؤشر الحصول على الإئتمان: يؤسس بناءا على مؤشرين وهما: مؤشر قوة الحقوق القانونية الذي يتراوح بين 0 و 10 بحيث كلما كانت القيمة أعلى دل ذلك على أن القوانين تسهل الحصول على الإئتمان ، ومؤشر عمق المعلومات الإئتمانية ويتراوح بين 0 و 6 والقيم الأعلى تشير إلى أن المزيد من معلومات الائتمان متاحة، وقد حققت الجزائر قيمة 3 في المؤشر الأول و 2 في المؤشر الثاني واحتلت بذلك المركز 131 في الترتيب العام للمؤشر وقد تراجعت إلى المرتبة 135 في تقرير2010.

[1] محمد شريف إلمان ، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزء الأول ، الجزائر ، 2003، ص : 30.

ونفس الشيء بالنسبة للمؤشرات الفرعية الأخرى، باستثناء مؤشر إغلاق المشروع وهو يعني إنهاء الإستثمار، الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 49، وهذا ما يفسر تصنيف الجزائر في مراتب متأخرة في مؤشر سهولة أداء الأعمال مما يدل على أنه لا زال هناك الكثير من الإجراءات التي تعرقل إنجاز الإستثمارات في الجزائر.

الفرع الرابع: ترتيب الجزائر في مؤشري بيئة الأداء والإمكانات

حسب تقريري الإستثمار العالمي لسنة 2007 وسنة 2008، فالجزائر و إلى جانبها ليبيا منذ سنة 2002 مصنفة في مجموعة الدول دون إمكاناتها أداء منخفض و إمكانات مرتفعة ،(وقد احتلت الجزائر خلال سنة 2005 المرتبة 113 في مؤشر الأداء والمرتبة 61 في مؤشر الإمكانات، وقد تقدمت إلى المرتبة 110 سنة 2006 في مؤشر الأداء، إلا أنها بقيت في نفس المجموعة التي كانت فيها، أفضل من المغرب التي أصبحت في مجموعة الدول المتدنية الأداء ولكن على خلاف تونس التي أصبحت في تقرير 2008 مصنفة في مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع و إمكانات مرتفعة) مع دول أخرى مثل الإمارات وغيرها[1].

يدل ترتيب الجزائر في هذا المؤشر أن سبب تأخر الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية طيلة السنوات الأخيرة ليس بسبب عدم توفر الإمكانات، بقدر ما هو بسبب الأداء المتراجع وعدم الإنسجام في سياستها الإقتصادية وقوانينها الموضوعة لذلك.

[1] عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية لتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000، ص: 10.

خاتمة الفصل الثاني

يؤكد ترتيب الجزائر المتأخر في المؤشرات السابقة حجم العوائق الكبيرة التي يواجهها الإستثمار الأجنبي في الجزائر من عدة جهات سبق وتطرقنا إليها والتي حالت دون تدفق هذا الأخير، وهذا ما يفسر المستوى الضعيف من حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر طوال السنوات الأخيرة، ورغم التزايد النسبي الملحوظ في السنوات الأخيرة في حجم الإستثمار الأجنبي إلا أنه يبقى ضعيف بالمقارنة مع تدفقات الإستثمار في البلدان الأخرى التي تقل فيها العوائق والحواجز التي تحول دون ذلك، حيث قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر سنة ب 1,665 مليار دولار من إجمالي الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (21 دولة التي شملها تقرير الإستثمار العالمي) المقدر ب 72,1 مليار دولار، أي نسبة 2,3 منها فقط، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع مصر مثلا التي استحوذت على 11,578 بالمائة مليار دولار من هذا الإجمالي أي بنسبة 16,05 بالمائة.

كما أن مجموع الإستثمارات الأجنبية (194 مشروع) أمام الوكالة الوطنية للإستثمار منذ سنة 2002 إلى غاية 2009 لا تشكل سوى نسبة 0,97 بالمائة من إجمالي الإستثمارات المصرح بها (71185 مشروع).

وهذا ما يدعونا للقول أن مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر يتسم بالصعوبة والتعقيد نظرا لكثرة العراقيل التي يواجهها خصوصا من الناحية الإجرائية وهذا بالرغم من جملة الإجراءات القانونية المستحدثة لأجل تسهيل عملية الإستثمار لأن المشكل الأساسي يبقى في مدى تطبيق واحترام هذه الإجراءات وبالتالي ضمان فعاليتها.

الخاتمة

يتضح أنه بالرغم من الجهود المبذولة والمكرسة لترقية و تشجيع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، إلا حجم الإستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم يكن يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات المتوقعة من وراء التوسع في منح الضمانات والتسهيلات القانونية المختلفة للمستثمرين الأجانب، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الفرص الإستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الإقتصاد الوطني في شتى المجالات.

فعلى الرغم من إقرار ترسانة من القوانين والتشريعات وإبرام العديد من الإتفاقيات والمعاهدات وتبني ترتيبات جديدة من خلال الأجهزة والهيئات المكلفة بتطوير الإستثمار كل ذلك من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي وتحفيزه للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية، إلا أن المستثمر الأجنبي بقي مترددا في الاشتثمار في الجزائر، وذلك بسبب العوائق الكثيرة التي زال يواجهها والتي كشفت عنها مختلف التقارير الدولية الصادرة عن هيئات متخصصة مثل البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي رتبت الجزائر في مراتب متأخرة، لا سيما فيما يتعلق بالاجراءات الإدارية والبيروقراطية سواء عند التصريح بالإستثمار وطلب المزايا أو تلك المرتبطة بالتحويلات البنكية وتدابير وإجراءات الجمركة وما يتعلق بالسجل التجاري، إضافة إلى الصعوبات المسجلة للحصول على العقار والفساد الكبير الذي مس مختلف هيئات الدولة،... إلى غير ذلك مما أشرنا إليه سابقا، وهذا مع الأخذ بعين الإعتبار أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة يمكن من خلالها تحقيق مستويات عالية من النمو الإقتصادي فهي تتوفر على موارد طبيعية عديدة ومتنوعة وعلى طاقات بشرية هائلة، كما أن لها إمكانية تحقيق موارد عالية عن طريق قطاع المحروقات الذي يمكن استثماره في القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتتميز بقربها من الأسواق الأوروبية وإنفتاحها عليها خاصة بعد إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

وبناءا على ذلك توصلنا إلى **النتائج** التالية حول الإستثمار الأجنبي في الجزائر:

– إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال العشر سنوات الأخيرة ما تزال غير كافية ولم تحقق الأهداف الأساسية من ورائها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالتالي توفير مناصب الشغل والحصول على المعرفة والتكنولوجيا والوصول للأسواق العالمية، كما أن هناك بطئ كبير في تطبيق هذه الإصلاحات وبالأخص برامج الخوصصة وإصلاح المنظومة المالية والمصرفية، إضافة إلى عدم ترقية التسيير الراشد للمؤسسات وعدم إعطاء صورة واضحة عن الواقع الإقتصادي الجزائري وعدم توفر المعلومات وغياب التنسيق بين الهيئات المختلفة وسيادة البيروقراطية والمخاطر التي برزت في القطاع المصرفي إضافة إلى نمو السوق الموازية والفساد وصعوبة الحصول على العقار والتأخر في المنشآت القاعدية مثل المطارات والموانئ وشبكة الهاتف،...

– إن الترتيب المتأخر للجزائر في المؤشرات الدولية المتعلقة بالإستثمار وضعف رصيدها من الإستثمارات الأجنبية الواردة إنما يدل على أن مناخ الإستثمار في الجزائر لا يزال غير مشجع و يواجه تحديات كبيرة خصوصا من الناحية العملية، إذ بالرغم من تبني العديد من القوانين والتنظيمات المشجعة للإستثمار إلا أن سوء تطبيقها حال دون تحقيق أهدافها.

– إن نظرة المستثمر الأجنبي للبلد المضيف لاستثماراته لا تتبني فقط على الضمانات والإمتيازات التي يقدمها ذلك البلد للإستثمار الأجنبي، وإنما أيضا على حجم العوائق التي قد يواجهها ومدى الجهود المبذولة من طرف الدولة للتقليل منها أو إزالتها، وبالتالي فإن سياسة جذب الإستثمار يجب أن تؤسس بناءا على إقرار الضمانات و إزالة المعوقات.

– إن التوسع في منح المزايا والإعفاءات الضريبية المرتبطة بالاستثمار لا يعتبر دليلا على نجاح السياسة الضريبية إذا لم يتم الربط بينهما وبين العوامل الأخرى التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، فقد لا يشكل في غالب الأحيان العامل الرئيسي في جذب المستثمرين وتطوير حجم الاستثمار وذلك لسببين على الأقل هما:

- أن هذا النظام قد يخلق نوعا من عدم تكافؤ الفرص بين المستثمرين الذين يستفيدون من هذه الحوافز وغيرهم وهذا ما يشوه المنافسة الحرة ويخلق العديد من الإختلالات في السوق وبالتالي نفور المستثمر من هذا الوضع.
- من الملاحظ أن الذي يهم بالنسبة لمستثمر معين ليس الحوافز الجبائية فقط ولكن مدى توفر محيط أعمال غير بيروقراطي وشفاف يحمي الإستثمار ويسمح بتقليص آجال تنفيذ المشاريع، وبالتالي فإن تهيئة وتحسين هذا المحيط تبقى هي أولوية كل إصلاح يرمي لتطوير الاستثمار.

– تعتبر المشاكل المتعلقة بتمويل الإستثمار أكبر العوائق التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر، وما زاد الأمر تعقيدا عدم وجود تحفيزات فعالة في هذا المجال كما أن الأجهزة التي تسهر على ذلك دون المستوى المطلوب لذا ينبغي إعطاؤها أهمية كبرى لترقية الإستثمار.

– إن مؤسسات تطوير الإستثمار في الجزائر لا زالت دون المستوى المطلوب. ولا تضطلع بدورها الأساسي في ترقية الإستثمار، بحيث أن هناك فرقا كبيرا بين ما هو منصوص عليه في القوانين والمراسيم فيما يتعلق بتنظيمهما ومجال عملها، وبين ما هو مجسد في الواقع.

ويمكن أن نجمل هنا من خلال ما سبق مجموعة من **الإقتراحات** قصد تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر وتشجيع انسياب الإستثمار الأجنبي كما يلي:

- العمل على تطبيق مختلف القوانين و الإتفاقيات المشجعة للإستثمار على أحسن وجه وبما يضمن للمستثمر الأجنبي جوا مستقرا وملائما لأداء أعماله، وحمايته من جميع المخاطر التي تتهدد مشاريعه الإستثمارية على اختلاف أنواعها.

توفير البيئة الإدارية الملائمة من خلال القضاء على العوائق البيروقراطية وشتى صور الفساد التي تعرقل سرعة إتمام الإجراءات المتعلقة بالإستثمار.

- على السلطات العمومية أن تطلع بدورها الأساسي في توفير البيئة الإقتصادية، السياسية والقانونية المستقرة وتهيئة البنية التشريعية المشجعة على الإستثمار توفير الفرص الإستثمارية الحقيقية وتكفل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
- توفير الفرص الإستثمارية الحقيقة وتكفل الوكالة الوطنية لتطوير لتطوير الإستثمار بالبحث عن هذه الفرص في إطار المتطلبات و الإحتياجات التنموية وتحويلها إلى أنشطة و مشاريع والترويج لها لتشكل أوعية خاصة للإستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع وصياغة منظومة متكاملة من الحوافز الضريبية بالتوافق والتنسيق التام مع باقي مكونات ومحددات مناخ الإستثمار والعوامل الأخرى المؤدية لجذبه، وفي إطار مجموعة من السياسات القانونية والمالية والإقتصادية المتوافقة.
- يجب الربط وبشكل مستمر بين الحوافز والضمانات المقدمة للإستثمار ودرجة التحسن في مناخ الإستثمار فضلا على توافر العوامل الأخرى المؤدية إلى جذب الإستثمار الأجنبي.
- ينبغي العمل على وضع قاعدة بيانات شاملة ومتجددة بصفة دورية تحتوي على جميع الفرص الإستثمارية حسب القطاعات، والضمانات والحوافز المرتبطة بها بحيث يتمكن جميع المستثمرين من الإطلاع عليها وبناء مشروعاتهم استنادا إليها.
- يجب العمل على تسخير جميع الإمكانات المتوفرة والإنفاق من أجل تهيئة البنى التحتية الأساسية بهدف تشجيع المشاريع الإستثمارية، وفي إطار ذلك ينبغي استغلال المساحات العقارية المتوفرة وتخصيصها بشروط بسيطة وحسب ما يتلائم مع المشاريع الإستثمارية المقررة، كما ينبغي تسخير عائدات الإستثمار في المحروقات من أجل النهوض بالقطاعات الأخرى وتشجيع الإستثمار فيها.
- العمل على زيادة الحرية الإقتصادية وتشجيع القطاع الخاص عن طريق التخفيف من القيود المصرفية والجمركية وقيود تحويل رؤوس الأموال، وتخفيف الإجراءات القانونية التي تثقل كاهل المستثمر الأجنبي ماديا ومعنويا وتهدر وقته.

- التعاون المشترك في المجال القانوني و الإقتصادي مع الدول المجاورة والعمل الجاد من أجل بناء سوق مغاربية مشتركة، وتشجيع المنافسة وحركة رؤوس الأموال والتمويل المشترك للمشاريع الإستثمارية والقضاء على الأسواق الموازية.
- العمل على تحسين صورة الجزائر لدى المستثمر الأجنبي و إقناعه بجدوى الاستثمار فيها بالترويج عن الفرص الإستثمارية والمزايا المرتبطة بها وتقديم مختلف الخدمات المرتبطة بذلك بهدف تقليص نفقات الدراسة والبحث بالنسبة للمستثمرين الأجانب، عن طريق تقديم المعلومات حول البلد وإمكانيات الإستثمار وحظوظ الربح فيه، بشرط أن تكون دقيقة وحديثة وتستجيب لحاجات المستثمرين الأجانب.
- ولا شك أن تحقيق كل هذه الأمور يحتاج إلى بذل جهود جبارة وبالتنسيق بين مختلف الأجهزة القانونية و الإدارية والقضائية بهدف جلب المستثمر الأجنبي ودفعه وتشجيعه للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية، لأن ذلك يتطلب إصلاحات على مستوى التشريعات والقوانين، وعلى مستوى الإدارة القائمة بتطبيقها بالإضافة إلى الأجهزة القضائية التي تحمي المستثمر من سوء تطبيقها أو مخالفتها.
- لقد قامت الجزائر باتخاذ تدابير عديدة لتهيئة المناخ الاستثماري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تمثلت تلك التدابير في إجراء تعديلات عديدة على قوانين الاستثمار خلقت تلك التعديلات أوضاع قانونية وتشريعية مواتية للاستثمار ومشتملة على العديد من الحوافز والإغراءات المالية، إلا أنها لم تستطع توجيه الاستثمارات للاستثمار في القطاعات الإستراتيجية.

وأخيرا حتى تتمكن الجزائر من تفعيل إمكاناتها الكامنة والفرص الاستثمارية المتاحة غير المستغلة، وتخطي العقبات التي تقف عائقا دون انسياب الاستثمارات الأجنبية، عليها القيام بما يلي:

– يجب توجيه الاهتمام أكثر للاستثمار في القطاع المنتج الخالق للثروة دون التركيز على الهياكل القاعدية في استنزاف الثروات المتاحة.

– ترشيد الحوافز والتسهيلات المقدمة إلى المستثمر الأجنبي، والارتقاء بمستوى الصناعات المحلية الناشئة و حمايتها بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية عن المشاريع التي سيتم تنفيذها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.

– احترام قواعد المنافسة من خلال تفعيل مجلس المنافسة وتفعيل هيئات الضبط القطاعية أين يتعدد المتعاملون.

–أمام الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية، يتعين على الجزائر محولة تنمية قطاعات جاذبة بعيدا عن القطاعات التقليدية مثل قطاع الطاقة وقطاع الصناعات التحويلية. ويتوقع أن يلعب قطاع الخدمات في هذا الخصوص دورا كبيرا في المستقبل.

– لا يقتصر الأمر على استصدار القوانين التي من شأنها تفعيل الاستثمار بل يجب إرفاقها بالمراسيم التنفيذية.

– العمل على وضع سياسة اقتصادية كلية متناسقة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال السيطرة على معدلات التضخم، والمحافظة على استقرار أسعار الصرف، وخفض مستويات الموازنة العامة للدولة، وبالتالي خلق بيئة اقتصادية تتقلص بها ظروف عدم التأكد المتعلقة بتقلبات الأسعار، وهو الأمر الذي يعيق عمليات إعداد دراسات جدوى دقيقة للمشاريع الاستثمارية الجديدة، وبالتالي صعوبة اتخاذ القرارات الاستثمارية.حيث هناك ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة ومستوى تطورها الاقتصادي. فكلما زادت قدرة الاقتصاد على التطور والنمو، كلما ارتفعت قدرته على جذب الاستثمارات، وبالتالي فإن استقرار الاقتصاد الكلي يؤدي إلى تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري، والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمار المحلي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

– إن تعبئة المدخرات وكفاءة توزيعها على المشروعات الاستثمارية، تتطلب وجود أسواق مالية كفئة ومستقرة ومزودة بأدوات وأنظمة حديثة، وكذا قطاع مصرفي محكم. وعليه نقترح الاستمرار بجدية في تطوير السوق المالي بالجزائر، وإقامة بورصة حديثة لإدارة الاستثمار، وكذا تجديد و إصلاح النظام البنكي الجزائري، وتطويره من أجل التغلب على العراقيل البنكية التي تقف كعائق أمام الاستثمارات.

–على الجزائر أن تكثف من جهود مفاوضاتها من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، لأن الانضمام إلى هذه المنظمة، يعني بكل بساطة تكريس لثقة المستثمرين في اتخاذهم للقرارات الاستثمارية واختيارها كموقع جاذب للاستثمار.

– محاولة توفير بيئة اقتصادية و اجتماعية ومناخ أكثر ملائمة وضرورة تحرير التبادل التجاري حيث يمكن للمتغير الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر التأثير إيجابيا على النمو الاقتصادي إذا كانت درجة الانفتاح مرتفعة.

– تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية و الإقليمية ذات الصلة التي لها دور في عمليات الترويج للمشروعات مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار،و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء مكاتب ترويج الأنشطة محل الاستثمارات من خلال مكاتب التمثيل التجاري في مختلف أنحاء العالم .

– أن تعدد أجهزة الاستثمار في الدولة وتضارب اختصاصاتها يمكن أن يؤدي إلى إرباك المستثمر وتعطيل أعماله، لذلك فإنه يستحسن أن تقوم الدولة بإنشاء جهاز مركزي يضطلع بالإشراف على الاستثمار والتعامل مع المستثمرين، وينبغي أن يضم هذا الجهاز موظفين على درجة عالية من الكفاءة والخبرة والوعي للأهداف التي يتوخاها المشرع والتي تتمثل عموما في اجتذاب رأس المال الأجنبي للإسهام في عملية التنمية.

– إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار المحلي، باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق تنمية مستقرة، بعيدا عن المخاطر التي تصاحب رؤوس الأموال الأجنبية المناوئة، فضلا عن كون رؤوس الأموال الأجنبية لا تقود إلى عملية تنمية، و إنما تميل إلى الاتجاه نحو المناطق التي حققت قدرا من النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. محمد سامي راضي، أسس إعداد القوائم المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.
2. رضوان جلوه حسان، نزار فليح البنداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
3. يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله جلس، "المحاسبة الدولية " مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
4. نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط05، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.
5. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
6. محمد محمود مصطفى، استراتيجيات علم الإدارة الحديثة، ط 1، دار البداية للشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
7. خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة، دار المسيرة، ط01، عمان، 1999.
8. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط02، عمان، الأردن، 2013.

الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26-27-28-29، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11 الصادرة في 25 مارس 2009، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 19.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 26يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة، ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد19، الفصل الثالث.
4. الجريدة الرسمية، قرار مؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، مرجع سابق، الفصل الخامس 1250.

المجلات:

1. آوس صباح غني، تطوير ميكانيكية استعمال المعلومات المحاسبية في صناعة القرار الاستثماري، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد16، 2014

2. أميرة دباش، فريد خميلي، مساهمة القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الثالث، أوت 2017.

المذكرات:

1. عزة الأزهر،عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر،2009.

3. عبد الهادي بوقفة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.
4. صحيلة حنان، نظام المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص أنظمة المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
5. بلواحد زكرياء وعبد الواحد محمد، المراجعة الداخلية ودورها في اتخاذ القرار، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.
6. سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.
7. فايز زهير الشلتوني، مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.

8. جمال عبد الناصر صخري، **التحليل المالي أداء لتحليل القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية البترولية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 32.
9. أحلام قساوي، دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.

10. محمد بن عمرو، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، الجزائر، 2015

11. سفيان بن بلقاسم، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطوير الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010/2009.

12. أوراغ خولة، بعنوان "مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بسكرة" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص فحص محاسبي جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.